www.an-nidaa.com

النداء

الجمعة 21 نيسان 2017 - العدد 312

عام على المؤتمر: نقد في نقدين

من أجل إسقاط المشروع الإنتخابي التفتيتي

العقوبات الأميركية تستهدف لبنان بأكمله..

دار الفارابي

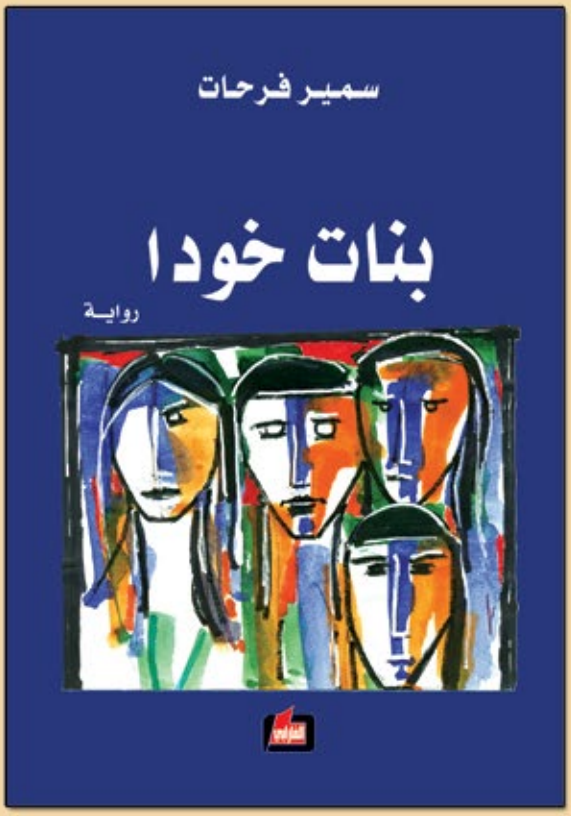

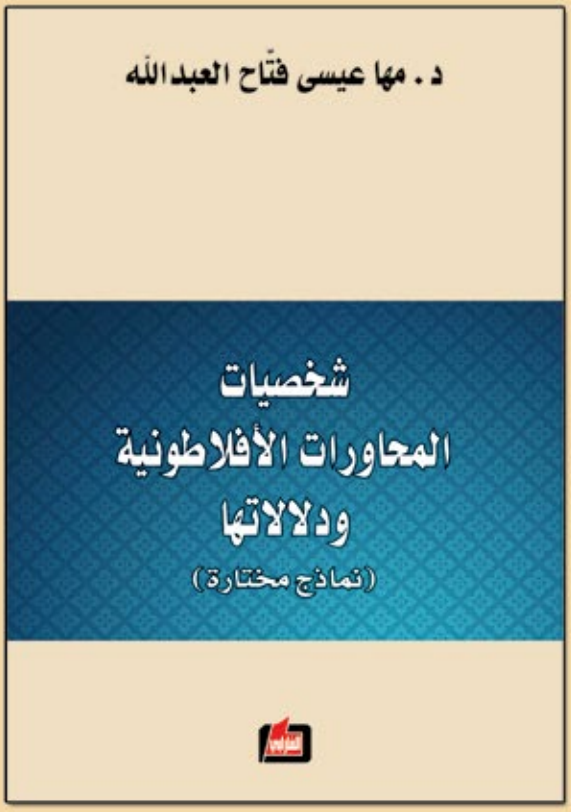

www.facebook.com/pages dar-alfarabi

النداء

العدد 312 - الجمعة 21 نيسان 2017

المدير المسؤول

ملحم أبو رزق

سكرتير تحرير تنفيذي

كاترين ضاهر

ثقافة

احمد عبد اللطيف وهبي

المدير الفني

جبران مصطفى

الادارة والتحرير

لبنان - بيروت، وطى المصيطبة

شارع جبل العرب، مبنى إذاعة صوت الشعب

هاتف: 01/819014 - 01/311809

فاكس: 01/313605

ص.ب: 4744

الموقع الالكتروني

www.an-nidaa.com

البريد الالكتروني

annidaa@gmail.com

ثمن النسخة

في لبنان: 3000 ليرة لبنانية

في سوريا: 60 ليرة سورية

الاشتراك السنوي:

في لبنان: للأفراد 75 الف ليرة لبنانية،

للمؤسسات 150 الف ليرة لبنانية.

في الخارج: 150 دولاراً أميركياً

صدر العدد الأول من جريدة "النداء"

في 21 كانون الثاني 1959

أوّل الكلام

عام من التحديات

ما الذي يمكن أن يربط النظام اللبناني بجبهة النصرة، وداعش وصولاً إلى الإدارة الأميركية؟ إنهم جميعاً يدورون في فلك تنفيذ مشروع تفتيت المنطقة على أسس طائفية مذهبية وعرقية.

فقانون الإنتخابات الذي طرحه الوزير باسيل يحقق في لبنان ما تسعى لتحقيقه أميركا في سوريا والعراق، أي تفسيم لبنان على أسس طائفية ومذهبية، وكأننا بذلك نعود إلى زمن مضى، كان تقسيم لبنان أحد أهم عناوينها.

لكن هل باسيل وحيداً في هذا الملعب؟ قطعاً لا، فأركان النظام أنهوا حساباتهم الإنتخابية، وتبين لهم أنهم في خطر إن أقروا قانونا يعتمد النسبية وخارج القيد الطائفي والدائرة الواحدة أو الكبرى، وجاءت انتخابات نقابة المهندسين لتزيد طينهم بلة، فقد أثبتت هذه الإنتخابات أن هزيمة هذا النظام ممكنة ولكنها بحاجة إلى خطوة أساسية وهي توحد قوى الإعتراض في البلد، ففي وحدتهم يصنعون التغيير.

كل هذه المشاريع التفتيتية تلاقي مشروع الشرق الأوسط الساعي إلى تفتيت المنطقة، وما العدوان على مطار الشعيرات في سوريا إلاّ حلقة من ضمن سلسلة جولات دعمتها ومولتها وخططت لها أميركا وعملائها لتحقيق هذا الهدف، وأتى هذا العدوان بعد أن استنفدت كل إمكانات الوكيل، الذي أخذ شكل مجموعات إرهابية فاشية على مدى السنوات الماضية، فحضر الأصيل عله يتمكن من إنقاذ مشروعه التفتيتي.

هذه العدوانية العسكرية المستمرة والمتفاقمة مع وصول الإدارة الأميركية الجديدة، تحاول العودة إلى الحلول العسكرية المباشرة، وفي هذا الإطار تأتي الهجمة الأميركية على كوريا الديمقراطية، بعد أن فرضت الولايات المتحدة عقوبات خانقة ومدمرة على مدى عشرات السنين كعقاب لهذا البلد على خياراته السياسية.

أما فلسطين، فما أجمل مناضليك الصامدين المنتصرين من خلف قضبان العدو، ما أجملك تذكيرنا دائماً بأن للعرب قضية، للإنسانية قضية، هي قضية إنهاء الصهيونية وإفرازاتها في كل مكان.

كل هذه الأحداث تجري تزامناً مع مرور سنة على عقد المؤتمر الوطني الحادي عشر للحزب، مما يضعنا أمام مهمات وتحديات كبيرة، داخلياً وخارجياً. فنحو المزيد من رص الصفوف والمزيد من العمل والنقد والبناء كي نكون على مستوى التحدي، ولتكن تظاهرة الأول من أيار رسالة لكل من يريد إلغاء الصوت الديمقراطي في هذا البلد، أي إلغاء كل أمل لدى اللبنانيين بمستقبل أفضل.

سنة على المؤتمر الحادي عشر للحزب الشيوعي اللبناني: محطات ومواقف

غسان ديبة

شكّل موضوع تفعيل العمل الحزبي ركناً أساسياً في النقاشات التي رافقت الإعداد للمؤتمر الحادي عشر، باعتبار أن هذا التفعيل يعتبر المدماك الأساس في مسيرة النهوض بالحزب والدفع باتجاه خلق حركة سياسية جديدة ذات قاعدة اجتماعية عريضة. ولكن هذه النقاشات أظهرت كذلك أن تجسيد عملية التفعيل يتطلب توفّر شرطين أساسيين مترابطين، أولهما سياسي يرتبط بموقف الحزب من أهمّ التطورات السياسية على الصعيد الوطني، وما يتفرّع عنها من نشاطات وتحركات؛ وثانيهما تنظيمي يتعلق بالوظائف والنشاطات التي قامت بها اللجان المشكّلة من المكتب السياسي بعد المؤتمر الحادي عشر، فضلاً عن القطاعات الأساسية في الحزب.

في هذا الإطار كان عمل الحزب في الفترة منذ انتهاء المؤتمر وحتى الآن محكوماً بإدراك الحزب أن انهيار الدولة اللبنانية وبروز صيغ هجينة من الدولة الطائفية على أنقاضها بعد إتفاق الطائف، يجعلان من مسيرة بناء الدولة الديمقراطية العلمانية عملية طويلة ومعقّدة ومرتبطة بإنجاز مهمة التفكيك التدريجي لعلاقات الإخضاع المتمادية التي فرضتها التشكيلات الحاكمة خلال عقود على جماهير طوائفها في مجالات عديدة في السياسة والثقافة والإجتماع والإقتصاد، وصولاً إلى إحداث تغيير في توازنات القوى لمصلحة التشكيلات اليسارية والديمقراطية والعلمانية عموماً.

ويتطلب تنفيذ هذه المهمة الوضوح في الرؤيا الاستراتيجية وامتلاك المعطيات وتفصيل خطط العمل والتحالفات في ضوء تلك المعطيات وتفعيل العمل الحزبي وتحضير الكوادر على المستويات السياسية والفكرية وتنشيط عمل المنظمات القاعدية.

وهنا أدرك المكتب السياسي أن تفعيل العمل الحزبي يرتبط بامتلاك الحزب رؤية سياسية واضحة لأهدافه المرحلية والاستراتيجية، لا سيما أن المؤتمر قد أجمع على أن السمة الأساسية للمرحلة الراهنة تتمثّل في بناء الدولة الديمقراطية العلمانية المقاومة، بمندرجاتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية كافة.

وإستكمالاً لتعزيز هذه الرؤية المستقبلية ولتحويل التوجهات البرنامجية العامة إلى خطة عمل مفصّلة، شرع الحزب منذ إنتهاء المؤتمر في إختبار معظم هذه التوجّهات في المواقف والأداء، من خلال مواقف وتحركات أطلقها في مواجهة القوى الطبقية والطائفية المسيطرة.

إن الفترة التي تلت إنعقاد المؤتمر الحادي عشر قد شهدت تطورات سياسية دولية بارزة، أهمها: تفاقم الهجمة الأميركية ــ الصهيونية الرجعية وإنتخاب ترامب رئيساً للولايات المتحدة الاميركية الذي يدعم العدوانية الإسرائيلية. وإعتبر الحزب أن ثلاث ظاهرات تتحكم راهناً بالمسار الدولي: أزمة الاقتصاد الرأسمالي العالمي، والإرتباك البنيوي في صيرورة الديمقراطيات الغربية مع صعود اليمين المتطرف، وغياب البديل اليساري الفاعل دولياً.

ويشكّل انتخاب ترامب نتاجاً مكثّفاً لتفاعل هذه الظاهرات نحو تعميم أشكال من «الشعبوية القومية» في البلدان الرأسمالية. ويعبّر هذا المنحى عن أحد أعراض المرض العميق الذي يعتمل داخل الديمقراطيات الغربية، ويرى الحزب أن هذه التطورات تشكل أساس إطلاق حلف الأطلسي مشاريع التفتيت والتقسيم في منطقتنا.

وفي منطقتنا العربية تستمر إسرائيل بالسير نحو تصفية القضية الفلسطينية وبتكثيف سياسات الاستيطان والقمع والترهيب والاعتقال التعسفي والحصار، مع تزايد احتمالات قيام إسرائيل بشن عدوان جديد على لبنان، ولكن في نفس الوقت رأى الحزب أن هذا الإحتمال سوف يصطدم بالمصالح المباشرة والاستراتيجية لدول كبرى وإقليمية عديدة (روسيا، الصين، إيران، العراق، سوريا). ومع بقاء العالم العربي بؤرة للمواجهة بين محورين دوليين ــ اقليميين، والتي وصلت ذروتها مؤخراً في القصف الأميركي لمطار الشعيرات السوري والإنزال العسكري الأميركي في الشمال السوري تحضيراً لمعركة الرقة بعد الموصل، ومع تنامي خطر القوى الظلامية في المنطقة التي تشكّل جزءاً لا يتجزأ من المشروع الاستعماري والرجعي، طرح الحزب بأن عملية توحيد القوى الديمقراطية والوطنية العربية باتت تحتل صدارة الأولويات بهدف خوض معركة بناء الدولة الوطنية الديمقراطية في بلدانها وتحقيق العدالة الاجتماعية والتحرر من التبعية وبهدف مواجهة المشروع الاستعماري في المنطقة عبر إطلاق مقاومة عربية شاملة، يكون للأحزاب الشيوعية واليسارية العربية دور ذو شأن فيها.

كما واكب الحزب عن كثب مجمل التطورات اللبنانية المستجدة، وهو أكّد أن مجرد انتخاب رئيس للجمهورية وتأليف حكومة جديدة لن يخرجا لبنان من أزمته، التي تكمن أساساً في النظام السياسي الطائفي وطبيعة القوى المسيطرة. وقد شدّد الحزب على أن ما ظهر من إنحسار رقعة البدائل حول إقرار قانون جديد للانتخابات النيابية، يؤكد عمق أزمة النظام السياسي وقد اتخذ الحزب مواقف عديدة من هذه التطورات كان أبرزها في الموقف من موضوع النفط والغاز شدّد الحزب فيه على سياسة وطنية بديلة لإدارة هذه الثروة، وفي الموقف من الأوضاع البيئية حيث أبرز الحزب حرصه الشديد على حماية البيئة ومجمل مكوّنات الإرث الثقافي وفي الموقف من قرار العقوبات الأميركية حيث إعتبر الحزب أن قانون العقوبات الأميركي يعتبر خرقاً للسيادة الوطنية اللبنانية مع تأكيده على أن هذا الموقف من قبل الشيوعيين هو جزء لا يتجزأ من موقفهم الأعمّ والأشمل المقاوم لكل أشكال العدوان والهيمنة الخارجية وفي الموقف من قضية النازحين السوريين حيث شدّد الحزب على أولوية التعاطي الإنساني مع مشكلة النازحين والإدانة الصريحة للسلوك العنصري ضدهم وتأمين عودتهم الآمنة الى سوريا.

وخاض الحزب منذ إختتام أعمال المؤتمر الحادي عشر مواجهات سياسية

أساسية، تجسّد أهمها في أربع محطّات: معركة الإنتخابات البلدية، ومعركة قانون الإنتخابات النيابية، ومعركة «البيان الوزاري البديل» الذي أطلقه الحزب للردّ على البيان الوزاري الرسمي، ومعركة الموازنة والسلسلة والنظام الضريبي.

1 - معركة الإنتخابات البلدية:

ترافقت إستعداداتنا العملانية للانتخابات البلدية مع مرحلة التحضير للمؤتمر الوطني الحادي عشر التي كانت قد أبرزت موقفاً جماعياً للحزب يقضي بالدخول في هذه المعركة ضد الثنائيات المذهبية، ورفض تشكيل اللوائح على أساس المحاصصة أو الإلتحاق التبعي، والعمل بالتالي على تشكيل لوائح مشتركة مع قوى يسارية وديمقراطية ومع مستقلين وقوى محلية. وقد جسّدت هذه المعركة وحدة الحزب بأبهى صورها، ومكّنته ــ عبر ترشيحات مباشرة وتحالفات محلية واسعة وشفّافة ــ من حصد نسبة أصوات وازنة ضد الثنائيات الطائفية المسيطرة، وإيصال المئات من الشيوعيين واليساريين والديمقراطيين إلى المجالس البلدية المنتخبة. وقد شكّلت هذه النتائج إحدى المحطات الهامّة التي أكدت بداية إستعادة الحزب لحضوره السياسي غداة مؤتمره الحادي عشر.

2 - معركة قانون الإنتخابات النيابية:

عمدت قيادة الحزب فور انتهاء الإنتخابات البلدية الى فتح معركة قانون الإنتخابات النيابية، وإستهلّت القيادة الحزبية حملتها بتنظيم اليوم الوطني للنسبية في 22 تموز 2016 تحت شعار «إقرار قانون يعتمد النسبية خارج القيد الطائفي والدائرة الواحدة». وقد شاركت فيه مروحة متنوعة من القوى الديمقراطية واليسارية والجمعيات غير الحكومية لتوحيد الجهود المشتركة من أجل التغيير الديمقراطي. ونظّم الحزب لهذا الغرض أيضاً عدداً من النشاطات الخاصة، عبر عقد مؤتمر صحفي مركزي وإطلاق حملة مركّزة في الإعلام الحزبي، وتوزيع البيانات والبروشورات، وتنظيم ندوات في المناطق، وصولاً إلى التظاهرة الكبرى التي قام بها الحزب في الخامس من شهر شباط (2017)، وإلى تظاهرة النبطية التي جمعت حشداً من الشيوعيين وأصدقائهم في الرابع من شهر آذار (2017).

3 - البيان الوزاري البديل:

مع تنفيذ الصفقة الرئاسية وتشكيل حكومة العهد الأولى وصدور بيانها الوزاري، بادرت قيادة الحزب إلى إصدار بيان وزاري بديل يشكّل أرضية يمكن البناء عليها لربط معركة قانون الإنتخابات النيابية بمعركة بناء الدولة الوطنية الديمقراطية المقاومة. وعليه، جاء هذا البيان البديل بمثابة ردّ مباشر على البيان الحكومي الرسمي الإنشائي والباهت الذي يتنصّل من تقديم حلول ناجعة للأزمات التي تثقل كاهل الشعب اللبناني. وقد غطى البيان البديل مجموعة واسعة من المواقف الملموسة المتعلقة بالقوانين والتشريعات والمراسيم التنظيمية الخاصة بقانون الإنتخابات والعملية الإنتخابية والأحزاب والأحوال الشخصية والعمل والسلم المتحرك للأجور وحقوق المرأة ومكافحة الإحتكار وحماية الأملاك العامة والحفاظ على البيئة وتحقيق الإصلاح الضريبي والمالي وتحفيز الإقتصاد المنتج.

4 - مشروع الموازنة:

عمد المكتب السياسي بمجرّد الإعلان عن مشروع موازنة عام 2017، إلى تنظيم سلسلة مبادرات، كان أولّها مؤتمر صحافي عقده الأمين العام للحزب. وقد تولى فيه تفصيل نقاط الخلل والضعف في هذا المشروع، لا سيما ما يتعلق منها: الاتجاه الواضح نحو زيادة الأعباء الضريبية غير المباشرة على العمال والفقراء والفئات المتوسطة، والإمعان في تهميش النفقات لتطوير المرافق العامة الأساسية، والإصرار على الإستمرار في الفصل الأرعن لسلسلة الرتب والرواتب عن نفقات الموازنة. وإذ أشار الأمين العام الى إجراءات إيجابية في مشروع الموازنة، مثل إستحداث ضريبة على الربح العقاري، وتعديل طريقة إحتساب الضريبة على أرباح المصارف من الفوائد المصرفية، إلاّ أنه انتقد في الوقت ذاته ضعف معدلات الضريبة المقترحة على هذه البنود، وإفتقادها إلى أيّ بعد تصاعدي يجري تطبيقه على شطور الأرباح. كما وجّه أشدّ الانتقاد إلى مواقف أجنحة الرأسمال المالية والمصرفية والتجارية والعقارية.

وقد تلا المؤتمر الصحافي قيام الحزب بتنظيم العديد من الاعتصامات والتظاهرات الشعبية الناجحة، وقد رفعت فيها المطالب والشعارات الأساسية البديلة التي تشكّل ردّاً مباشراً على توجّهات قوى السلطة ورأس المال، بما في ذلك موضوع سلسلة الرتب والرواتب. وقد تجسّد أهم هذه التحركات في التظاهرة الحاشدة التي انطلقت من مصرف لبنان في إتجاه جمعية المصارف، مع ما تميّزت به وجهة السير هذه من دلالات رمزية صوّبت على المسؤولية المباشرة للنواة الضيّقة للطغمة المالية التي تتحكم بصياغة السياسة النقدية والمالية. وقد عبّرت هذه الإعتصامات والتظاهرات بوضوح عن بدء إستعادة الحزب تدريجيا لنبض الشارع الذي كان قد إفتقد اليه منذ فترة طويلة.

إن نجاح المؤتمر الحادي عشر، بدأ يعطي ثماره الملموسة التي تجلت في إزدياد المشاركة الفعّالة للشيوعيين وأصدقائهم في كافة النشاطات التي أطلقها الحزب: من مشاركة الآلاف في الإحتفال بأول أيار، إلى النتائج البارزة في الإنتخابات البلدية، إلى الاحتفالات الجماهيرية والزيارات في يوم الشهيد الشيوعي، إلى مبادرة الحزب في تنظيمه لليوم الوطني للنسبية، إلى الإلتفاف الشعبي حول الحزب في مآتم كمال البقاعي وجورج البطل ورضوان حمزة، إلى مشاركة الشيوعيين المميزة في عيد جبهة المقاومة الوطنية اللبنانية ثم في عيد الحزب، إلى الإنطلاقة الناجحة والواعدة للمدرسة الحزبية المركزية، إلى المشاركة الفاعلة في تظاهرة الخامس من شباط ثم تظاهرة الثامن عشر من آذار، إلى خوض المعارك الإنتخابية والتحركات النقابية (الأطباء ، المعلمون والأساتذة الثانويون ، العمال، المهندسون، المستأجرون...)، إلى البيان الوزاري البديل الذي يعتبر ترجمة عملية لتوجهات الحزب البرنامجية في هذه المرحلة. وصولاً إلى المؤتمرات القاعدية التي أشرفت على الإنتهاء، وعشرات العناوين ومهام العمل المنجزة في القطاعات واللجان التي لا يتسع المجال للتوقف عندها.

يدرك المكتب السياسي أخيراً أن الحزب، وهو يتهيأ لإستعادة نهوضه وفاعليته السياسية، بحاجة إلى مواصلة مواجهة التحديات التنظيمية الداخلية وإلى تطوير موقفه السياسي وإيصاله إلى القاعدة الحزبية العريضة وكذلك إلى الأصدقاء وعموم قطاعات الشعب اللبناني. وقد شرع الحزب في التصدّي لهذه التحدّيات مع حرصه الشديد على إنضاج القرارات داخل الهيئات الحزبية القيادية والقاعدية مع أكبر قدر من الإجماع، مستنداً في ذلك الى ما يختزنه من نقاط القوّة الكامنة المترافقة مع تزايد مبادرات الشيوعيين وإرتفاع كفاحيتهم وتأثيرهم وفعلهم السياسي.

من أجل إسقاط المشروع الإنتخابي التفتيتي

محمد المولى

أتى اقتراح التمديد الثالث للمجلس النيابي الحالي المُنتخب قبل ثماني سنوات (في العام 2009)، وما رافقه من مناورات بين أطراف السلطة، ومن تصاعد للتوتّرات المترافقة مع إرتفاع منسوب الخطاب الطائفي، على خلفية مشاريع القوانين الإنتخابية المتداولة، ليضيف فصلاً جديداً إلى فصول أزمة النظام السياسي الطائفي في لبنان. وهو ما يشير، في هذه الظروف بالذات، إلى تفاقم هذه الأزمة، وإلى تعثّر إمكانية تجاوزها بالآليات القائمة على ما يُسمّى بالديمقراطية «التوافقية» (الطائفية ــ التحاصصية)، ومن خلال الإصرار على إعتماد أساليب «الترقيع»، التي ترهن مصير الوطن والمواطنين للتفاهمات الفوقية بين «أركان» المنظومة السلطوية الحاكمة، بما لا يتماشى مع إنتظام عمل المؤسسات التشريعية والتنفيذية للنظام نفسه من جهة، وبما يُبعد «الجمهور»، الذي يُستدعى إلى «المواجهات المذهبية»، عن تقرير شؤونه، من جهة أخرى.

ويتبدّى، في كل المحطّات المفصليّة، أن الأطراف السلطوية المتآلفة - المتنازعة تدفع الأوضاع بشكل خطير إلى حافة الهاوية، من خلال حملات التهويل والتخويف المتبادلين، وإثارة الإنقسامات الخطيرة، التي تستخدم فيها الأسلحة الإيديولوجية والدعائية، لتُقدم في النهاية على تسويات تطيح بكل منحى تغييري، بما فيه ما إدّعته وروّجت له نفس الأطراف من»مقولات إصلاحية»، تحت حجّة أن «الضرورات تبيح المحظورات». وهذه التسويات، في حال مرورها، ليست سوى «مسكّنات» مؤقّتة ينتهي مفعولها عند كل إستحقاق داخلي، وحكماً عند كل تحوّل إقليمي في موازين القوى... بل أن الأمور بدأت تأخذ مساراً تدميرياً لكل الإعتبارات الوطنية، إذ أن ما يتم تداوله من مخارج و»حلول» يشكّل تراجعاً خطيراً حتى عمّا تمّ إعتماده في «الإصلاحات الدستورية»، بإتجاه إنتاج العوامل الممهّدة للإنفجار.

قد يكون من المصادفات المُعبّرة أن يتزامن تاريخ التمديد، فيما لو أُقرّ في 13 نيسان 2017، مع ذكرى إندلاع الحرب الأهلية قبل إثنين وأربعين عاماً. مما يدفع للتساؤل عن مدى إستيعاب «دروس» هذه الحرب الأليمة، فيما يتعلّق بالنظام السياسي المعتمد، وبأشكال التمثيل، وبالقضايا الوطنية والإقتصادية الإجتماعية، وبمصالح غالبية الشعب اللبناني..

غير أن المسائل لا تقتصر على أزمة التمديد، إنما تشمل، إضافة إليها، ما هو أخطر، حيث تتجه القوى السلطوية، تحت غطاء من الحجج الفارغة والإدّعاءات الباطلة والمشبوهة، ومن خلال القانون الإنتخابي، إلى إنتاج تشريعات تؤسّس لدولتها «الفدرالية» (فدرالية المذاهب)، بدل أن يكون هذا القانون مدخلاً للدولة الديمقراطية العلمانية، التي يتساوى فيها اللبنانيون واللبنانيات أمام القانون، بصفتهم مواطنين، لا رعايا ولا أتباعاً مصنّفين وفق قيودهم المذهبية..

ما يزيد من التداعيات الخطيرة أن هذه التوجّهات التقسيمية، القائمة على أسس مذهبية، تلاقي مشروع «الشرق الأوسط الجديد»، في خططه الرامية إلى تأجيج الصراعات الدينية والطائفية والإثنية، ونشر الفوضى والإقتتال الداخلي،

وتفتيت المنطقة إلى كيانات مذهبية متناحرة، ممّا يؤدي إلى إستمرار الهيمنة على شعوبها ومقدّراتها وثرواتها من جهة، ويبرّر إستكمال تنفيذ مشروع «إسرائيل» دولة اليهود في العالم، بما يتضمّنه من تفعيل دور الكيان الصهيوني وتصفية القضية الفلسطينية.

لقد إمتنعت أطراف السلطة السياسية خلال السنوات الثمانية الماضية، وقبلها منذ إتفاق الطائف عن وضع قوانين إنتخابية تشكّل مدخلاً للولوج إلى الإصلاح الحقيقي للنظام السياسي، بما ينسجم مع الموجبات الدستورية، فيما كانت لا تتوانى ولا تتأخّر في إقرار القوانين والمراسيم عندما يرتبط الأمر بمصالحها التحاصصية، وبنهب المال العام، وبمصالح الطغمة المالية المصرفية والعقارية. وبالتالي فإن هذه الأطراف تتحمّل مسؤولية نفاذ المهل، لكنها تحاول أن تتخذ من المآل، الذي أوصلت الوضع إليه، ذريعة لوضع الشعب اللبناني أمام خيارات صعبة، من التلويح بالفراغ، مروراً بالتمديد، وصولاً إلى إقرار مشاريع قوانين تقسّم وتفرّق وتمزّق وتحطّم «النسيج» الوطني، وتنقل البلاد من «التحاصص» إلى «الكانتونات المذهبية»، مما يهدّد مصير الوطن والكيان على حدّ سواء.

وبدل أن تستجيب للحراكات الشعبية والنقابية والشبابية المتصاعدة، ولإتساع نهج الإعتراض على سياساتها الإقتصادية والمالية والإجتماعية، وبدل أن تلاقي تطلّعات اللبنانيين واللبنانيات وتوقهم إلى بناء نظام سياسي ديمقراطي حديث ومتطور، ينقلهم من «المزارع» المذهبية إلى رحاب الوطن، فإن السلطة تحاول بشتى الوسائل، وبالمزيد من التطييف، مصادرة الرغبات الشعبية، والتصدّي لإرادة التغيير الديمقراطي.

ذلك أن آخر ما تمخّضت عنه «إبداعات» العبقرية السلطوية هو ما أُطلق عليه إسم القانون «التأهيلي»، وهو خطوة إلى الوراء وشكل هجين تتجمّع فيه كل مساوئ القوانين ومشاريع القوانين التي إعتُمدت أو طُرحت سابقاً، من قانون «الستين» إلى «الأرثوذكسي» و»المختلط»، إلى التصويت الطائفي، وتقسيم الدوائر، وتشويه النسبية... وصولاً إلى مخاطره الوطنية.

التأهيل هو، في الأساس، أحد أساليب «تحسين» نظام الإقتراع الأكثري، الذي كان يتيح لمن ينال أقل من نصف أصوات المقترعين أن يفوز نتيجة وفرة عدد

الترشيحات. ففي النظام الأكثري التقليدي، وفي حال ترشح خمسة أشخاص (أو خمس لوائح) على مقعد (أو مجموعة مقاعد) ونيلهم على التوالي 30 و25 و20 و15 و10 بالمائة، كان يفوز من نال30 بالمائة، ممّا يحرم 70 بالمائة من المقترعين من حق التمثيل، لذلك كان يتم الإتجاه نحو شكلين، إما النسبي الذي يوزّع المقاعد حسب النسب التي نالتها اللوائح، وبالتالي يتيح تمثيل الجميع، كلٌ حسب حجمه، وإما الأكثري على دورتين وفق القاعدة التالية: من ينال أكثر من نصف أصوات المقترعين يفوز من الدورة الأولى، فيما تجري دورة ثانية وفق نفس آلية الدورة الأولى يتم التنافس فيها على ما تبقى من مقاعد، على أن تُحصر المنافسة بين المرشحين الذين نالوا أعلى الأصوات على أن لا يتجاوز عددهم ضعف عدد المقاعد المتبقية، فيكون الفائزون في الدورتين الأولى والثانية قد نالوا أكثر من نصف الأصوات.

أما المشروع المطروح حالياً فإنه يخالف حتى مبدأ التأهيل ويشتمل على كل المساوئ، ويتضمّن مرحلتين مختلفتين:

1 - إقتراع أكثري وفق دوائر الستين المعتمدة حاليا، طائفي على صعيد توزّع المقاعد، وأيضاً على صعيد الناخبين الذين ينتخبون، بحسب قيودهم الطائفية، مرشّحين من نفس القيود أو يُحرمون من التصويت بسبب عدم وجود مقاعد مخصّصة للمذاهب المقيّدين في سجلاتها في القضاء، أو لأنهم شطبوا قيدهم الطائفي (ما يزيد عن مائة وعشرين ألف مقترع).

2 - إقتراع «نسبي» مشوّه، وتحاصصي طائفي في المرحلة الثانية (من ناحية توزّع المقاعد)، في عشر دوائر، سيفرض على المرشحين المؤهّلين الإنتظام في لائحتين دون إشتراط الإنسجام السياسي بين مكوّنات كل لائحة، ومع صوت تفضيلي محصور بالقضاء، وبالتالي يفقد النسبي جدواه واستهدافاته (الترشّح على أساس برامج وخيارات).

ينطوي مشروع القانون «التأهيلي»، بهذه الصيغة المقيتة، على إخلال بالمبادئ الدستورية، فهو يناقض مقدمة الدستور، التي تؤكّد على وحدة الأرض والشعب والمؤسسات (الفقرة أ)، وعلى «المساواة في الحقوق والواجبات بين جميع المواطنين دون تمايز أو تفضيل» (الفقرة ج)، وعلى أن «إلغاء الطائفية السياسية هدف وطني أساسي يقتضي العمل على تحقيقه» (الفقرة ح). كما يخالف المادة السابعة التي تنصّ على أن «كل اللبنانيين سواء لدى القانون وهم يتمتعون بالسواء بالحقوق المدنية والسياسية ويتحمّلون الفرائض والواجبات العامة دونما فرق بينهم» والمادة الثانية والعشرون التي تدعو لإنتخاب «مجلس نواب على أساس وطني لا طائفي» والمادة السابعة والعشرون التي تفيد بأن «عضو مجلس النواب يمثل الأمة جمعاء» والمادة الخامسة والتسعون التي تفرض على مجلس النواب «إتخاذ الإجراءات الملائمة لتحقيق إلغاء الطائفية السياسية وفق خطة مرحلية» وتشكيل هيئة وطنية لدراسة واقتراح الطرق الكفيلة بإلغاء الطائفية وتقديمها إلى مجلسي النواب والوزراء ومتابعة تنفيذ الخطة المرحلية.

كما يؤدّي هذا المشروع إلى الهيمنة المطلقة للثنائيات والأحاديات المذهبية، وإلى تشجيع العصبيات المذهبية، وإلى إقفال أبواب التغيير الديمقراطي، ويدفع من لا يحق لهم التصويت إلى نقل سجلات نفوسهم إلى مناطق «الصفاء المذهبي» (الترانسفير). وهو لا يحترم خيارات من لا يقبلون بتصنيفهم ضمن «الحظائر» المذهبية، ويتجاهل من يعبّرون عن إتجاهات وطنية يسارية وعلمانية وديمقراطية ومدنية عابرة للإصطفافات المذهبية والمناطقية، ويزيد من تفسّخ مقومات الكيان...

فلتتحد كل السواعد في النضال من أجل إسقاط المشروع التفتيتي الطائفي، وكل المشاريع المماثلة المهينة لكرامة الشعب اللبناني، ولحقوقه المشروعة في بناء نظام وطني ديمقراطي يليق بتضحياته، وبمقاومته، وبمستقبل أجياله. لتتحد الإتجاهات الشعبية المعارضة من أجل قانون إنتخابي عصري يؤمن صحة التمثيل وعدالته، قائم على النسبية والدائرة الواحدة، وخارج القيد الطائفي.

سنة على المؤتمر: نقد في نقدين

أدهم السيد*

منذ توقف الحرب اللبنانية، كان الهدف الأساسي المحرك للحزب وإن بشكل غير معلن، أو بمضمون يختلف عن مضمون الشعارات المرفوعة، هو «الحفاظ على الحزب»، خاصة وأن انتهاء الحرب تزامن مع مجموعة من «الزلازل السياسية» التي حصلت في العالم والتي بمعظمها أصابت الحركة الثورية، وبالتالي كشفت بشكل واضح مرحلة التراجع التي بدأت قبل ذلك بكثير، إلاّ أن ظهورها العلني «الفاقع» ظهر مع انهيار الاتحاد السوفياتي.

مرحلة التراجع في لبنان لم تكن تتمظهر فقط في تراجع دور الحزب وانحصار انتشاره والانحرافات السياسية والفكرية التي سرعان ما ظهرت داخله على شكل تيارات أو مجموعات من «التائبين» والداعين إلى مجموعة من الإجراءات التي تهدف بمعظمها إلى إنهاء أي دور مستقبلي لحزب ثوري في لبنان هو الحزب الشيوعي اللبناني بكل ما يمثله من معبر وحامل لكل تاريخ الحركة الثورية في لبنان. إن مرحلة التراجع هذه تمظهرت أيضاً أزمة في الخط السياسي الذي ينتهجه الحزب، وبالتالي دور الحزب الوظيفي لم يعد واضحاً، ولم نعد حزباً يسعى للوصول إلى السلطة وإقامة نظام بديل، بل أصبح الحزب موجوداً «للحفاظ على الحزب» لذا فإن هذا العامل هو نقطة بداية الأزمة وهو نقطة نهايتها، أي باب الخروج منها.

على مدى سنوات طويلة امتدت إلى ما يقارب الـ 25 سنة، ظل النهج الذي «يقود» الحزب يتصرف عملياً بمنطق إدارة الأزمة الحزبية، وكان دائماً يتوجه لعلاج النتائج وليس الأسباب، وفي رأينا أن الأسباب هي كما قلنا سابقاً أزمة في الخط السياسي، أي في رؤية هذا النهج لطبيعة المرحلة وبالتالي للمهام التي تتوجب على الحزب القيام بها، مما جعل هذا النهج يواجه بشكل تنظيمي الهجمات السياسية التي تستهدف الحزب ودوره، معتقداً أنها هجمات تنظيمية، وهذا ما حرم الحزب من الفعل السياسي في الواقع اللبناني وحرمه بالتالي من لعب دوره الوظيفي أي التغييري الثوري، وهذا أيضاً ما جعل الحزب عاجزاً عن رؤية التحول الدولي، فلم يستطع هذا النهج أن يلتقط الإشارات الدولية التي كانت تشير جميعها إلى أن الإمبريالية دخلت في أزمتها، التي تجلت مجموعة من الحروب بدأت في أفغانستان ولم تنته إلى يومنا هذا بخاصة في سوريا. وبالتالي لم يستطع أن يرى أن الأفق عاد ليفتح أمام قوى التغيير.

لذا فإن الخطيئة الأولى لهذا النهج، أنه لم يتمكن من قراءة الواقع بعين النظرية الثورية، وبالتالي لم يتمكن من صياغة مهام كل مرحلة من المراحل، فإن كانت مرحلة التراجع تستدعي بعض الدفاع، فإن مرحلة انفتاح الأفق أمام قوى التغيير تستدعي الهجوم وبرؤية وخط سياسي ثوري، هذا الخط النقيض تماماً لما شهده الحزب من عفوية وتلقائية تعتمد على ردود الفعل في تحديد الموقف السياسي والمهام، فمعظم طروحات الحزب السياسية كانت بالشكل ثورية وهي أقرب إلى «جملة ثورية» بينما بالمضمون كانت إصلاحية، فلم نجد خططاً واضحة تؤرق النظام القائم، فحتى الشعارات السياسية التغييرية للمؤتمر الثاني للحزب والتي تعتبر من أهم ما أنجزه الحزب على هذا المستوى، أفرغت من مضمونها الثوري، بسبب طرحها في ظروف لا تتناسب مع مضمونها، أي أنها كانت بمجملها إسقاطاً على واقع مغاير، فسقط الشعار ولم يتغير الواقع.

الخطيئة الثانية وهي استكمال ونتيجة للأولى، فهي الاستنتاج الذي توصلت إليه القيادة السابقة في أحد التقارير التقويمية لعمل الحزب ــ وهو استنتاج يعبر عن أزمة هذا النهج ــ حيث اعتبر أن «أزمة الحزب من أزمة الوطن». فهذه المقولة توصلنا في نهاية المطاف إلى أن ازمة الحزب هي من أزمة النظام القائم، فنحن نعلم بشكل واضح أن في لبنان أزمة نظام، وهي بالتالي أزمة وجود هذا النظام التي هي بالضرورة أزمة وجود ما سمي «بالوطن اللبناني»، فاختلاف الراعين الإقليميين والدوليين لهذا النظام أخسره ضمانة وجوده، لا بل فإن كل إفرازات سايكس بيكو من أنظمة وكيانات هي مطروحة اليوم على طاولة إعادة التشكيل. لذا فإن هذا الاستنتاج حول أزمة الحزب يظهره وكأنه جزء من «معارضة سلطوية» يهدف لحجز مكان لنفسه في هذا النظام كما يفعل حزب الكتائب مثلاً، وعندما يكون هذا النظام في أزمة تكون مكوناته في أزمة أيضاً ومن ضمنها الحزب. إلاّ أن واقع ودور الحزب مغاير لذلك تماماً، فعند اشتداد أزمة النظام يجب أن يكون الحزب في وضعية استنهاضية بصفته بديل لهذا النظام (انتخابات المهندسين نموذجاً)، إلاّ أن غياب الروح الثورية وحضور الروح الإنهزامية مكانها جعلت النهج السابق عاجزاً عن رؤية هذه الأمور، وأصبح جل ما يحركه هو منطق «الدفاع عن

الهدف الأساسي للقيادة هو تحديد الدور الوظيفي للحزب وبالتالي تحديد التحالفات الضرورية للقيام بهذا الدور...

الحـزب» وهـو لـم يعـد يـرى مهمـة الحـزب الأساسـية تغييـر النظـام لأنـه بالنسـبة لـه «نحـن هزمنـا»، ممـا جعلـه معـزولاً عـن الشـارع المتعطـش للتغييـر، وهـذا أيضـاً كان واحـداً مـن أسـباب فشـل كل التجمعـات والتحالفـات التـي أقامهـا الحـزب. وهنـا لا بـدَّ مـن الإشـارة إلـى أن الحـزب لـم يغـب خـلال تاريخـه، وخاصـة مـا بعـد الحـرب عـن أي اسـتحقاق انتخابـي بالرغـم مـن أن قوانيـن الإنتخـاب لـم تكـن تتناسـب مـع طـرح الحـزب المبـدأي، وكانـت أهـم قيـادات الحـزب تترشـح علـى أسـاس هـذه القوانيـن وعلـى سـبيل المثـال لا الحصـر، فقـد ترشـح الأمينيـن العامين السـابقين الرفيـق فـاروق والرفيـق خالـد علـى انتخابـات نيابيـة لا تعتمـد النسـبية ولا الدائـرة الواحـدة ولا خـارج القيد الطائفي.

الخطيئـة الثالثـة هـي فـي إصـرار هـذا النهـج حتـى اليـوم علـى اعتمـاد الحلـول التنظيميـة، وإن بشـكل آخـر يفرضـه عـدم وجـود هـذا النهـج فـي قيـادة الحـزب. فبـدل مـن أن يقـوم بقـراءة نقديـة لـكل تجربتـه، أصـر علـى أن الخلـل هـو خلـل تنظيمـي وأن المؤتمـر كان بهـدف إزاحـة أشـخاص محدديـن وأن هنـاك «مؤامـرة» يحـب مواجهتهـا، وهـذا يعبـر عـن أزمـة فـي الممارسـة الديمقراطيـة لديـه. لـذا فقـد اعتمـد الأسـلوب التنظيمـي الـذي يناسـب نهجـه، وهـو أقـرب إلـى التكتـل منـه إلـى الإعتـراض الإيجابـي بعـد أن كان علـى شـكل تكتـل مسـيطر، حيـث أن هـذا النهـج كان يـرى فـي كل آخـر لا يوافـق آرائـه خصمـاً يجـب عـدم التعامـل معـه، وهـذا طبعـاً هـو تعبيـر عـن خـط سياسـي هـو فـي جوهـره خـط انعزالـي، ممـا جعـل هـذا النهـج أثنـاء إدارتـه للحـزب معـزولاً عـن جسـم الحـزب ون مـن هـم خـارج التنظيـم وعـن مجمـل الفئـات التـي يمثلهـا الحـزب، وبالتالـي لـم تنفـع كل دعـوات ومبـادرات إعـادة الشـيوعيين، وكذلـك لـم يتمكـن الحـزب فـي هـذه الفتـرة مـن جذب المعترضين على النظام.

هل في الحزب قطع مع الماضي أم استمرارية له؟

لقـد تـم طـرح هـذا السـؤال كثيـراً منـذ مرحلـة التحضيـر للمؤتمـر الحـادي عشـر، إلاَّ أن هـذا السـؤال لـم يطـرح يومـاً بهـدف الإجابـة

العلمية عليه، بل ضمن حملة «عصبوية» الطابع تهدف إلى خوض معارك شخصية لا مكان فيها لعملية استنهاض الحزب ودوره، لذا نقوم بإعادة طرح السؤال لنجيب عليه بعيدا عن تلك الضغوط.

في الحزب قطع مع الماضي وفي نفس الوقت استمرارية له، هذه العلاقة الجدلية مع تاريخ وسيرورة الحزب لا يمكن أن يراها من ينظر إلى هذه القضية بعين الجمود، إن النهج الذي يقود الحزب يجب أن يكون استمراراً لكل ما هو ثوري ويجب أن يقطع كلياً مع كل ما هو عكس ذلك، لذا فإن حزبنا الشيوعي اللبناني خاض في تاريخه العديد من هذه المعارك، وأهمها في المؤتمر الثاني، وحتى في تراثنا الثوري فهذه الممارسة الثورية هي عملية ضرورية في سيرورة استنهاض الأدوات الثورية، وهكذا كانت ممارسة لينين وغرامشي والكثير غيرهم. أما القطع مع الأشخاص أو استمراريتهم فهي لم تكن يوماً من أولويات طارحي التغيير داخل الحزب بما هو عملية استنهاض ثوري للحزب من اجل إعادته للعب دوره الطليعي. فالحزب لم يكن يوماً هدفا بحد ذاته مفصل على قياس قادة سيحكمونه مدى الحياة كما يحدث في الأحزاب البرجوازية اللبنانية، بل الحزب هو تنظيم ثوري يضم في صفوفه مناضلين يسعون من خلال الانتظام داخله إلى تحقيق هدف التغيير نحو الأفضل، أي نحو تغيير النظام القائم نحو وطن حر وشعب سعيد.

ماذا تغير منذ المؤتمر الحادي عشر

على الرغم من أن المؤتمر الحادي عشر تأجل موعد انعقاده لأكثر من سنتين، وذلك بذريعة التحضير الجيد له، إلاّ أن عملية التحضير هذه لم تكن متناسبة وحجم المهمة الملقاة على هذا المؤتمر، لذا كان واضحاً أننا بحاجة إلى مرحلة انتقالية تقوم بالدور الذي لم تستطع الفترة التحضيرية القيام به. لذا فإن المرحلة الحالية لا يمكن النظر إليها إلاّ من هذه الزاوية، أي أنها مرحلة انتقالية لها مهامها الأساسية، تقرر أن تكون لثلاث سنوات، على أن تعقد خلالها ورشة في العديد من الملفات وخاصة السياسية والتنظيمية، على أن تكون هذه المواد أساسا لنقاشات المؤتمر الثاني العشر، بناء على ذلك يمكن النظر إلى هذه السنة.

إن منطق التخطيط والبناء هو من يجب أن يحكم عمل القيادة الجديدة

لذا فان الطروحات التي سمعناها منذ اليوم الثاني لانتهاء المؤتمر والتي تطالب القيادة الجديدة بإشهار «عصاها السحرية» هي مطالب لا تتناسب وطبيعة المرحلة المحددة، فما لم يتم تحقيقه خلال 13 سنة ولا حتى 93 سنة من الطبيعي أن لا يتم تحقيقه خلال سنة واحدة وخاصة أن طبيعتها لا تتناسب وهذه المهمة.

فالحزب كان يدار خلال المرحلة السابقة بمنطق الـ «لا تخطيط»، لذا فإن المهمة الأساسية التي يجب القيام بها خلال السنوات الثلاث التي أعطيت لهذه القيادة هي إعادة بناء الحزب على أسس ثورية في كل المجالات، ومن هذا المنطلق يجب على الشيوعيين محاسبة هذه القيادة، وأي تقصير بالقيام بهذه المهمة يعتبر فشل للقيادة الحالية حتى لو كانت قد حققت الكثير خارج هذه المهام.

إن منطق التخطيط والبناء هو من يجب أن يحكم عمل القيادة الجديدة، وعلى الرغم من أن نتائج هذه العملية لا تظهر بسرعة إلاّ أننا نستطيع تلمس نتائجها في العديد من الميادين. وخاصة لجهة إنشاء المدرسة الحزبية، والتطور اللافت والمستمر في ملف الإعلام (إعلام الكتروني ـ نداء ـ صوت الشعب)، كما إعادة إصدار نشرة حياة الحزب بما تمثله من تعزيز للديمقراطية داخل الحزب، بعد إيقافها لسنوات طويلة، وكذلك النتائج المهمة في الانتخابات البلدية، والتطور الملحوظ في المشاركة في الفعاليات الحزبية وتظاهرة عيد العمال وذكرى الجبهة ولقاء تعارف الرفاق الجدد... كما أن الورشة التنظيمية مستمرة وإن بوتيرة بطيئة، وكذلك الندوات الفكرية والبرنامجية، كما إعادة إحياء لنادي الرواد الذي ينشط في العمل الثقافي...

أما «البيان الوزاري البديل» فهو خطوة نوعية لما تضمنه من رسائل في كل الاتجاهات، فأولاً يقول لهذه السلطة ولنظامها الفاشل إننا نملك رؤية لنظام بديل عنكم، مما يعيدنا إلى موقع الهجوم من خلال برنامج هو ترجمة عملية لخط الحزب العام في وثائقه، وهنا ندعو بعض الرفاق الذين يصرخون بأنه تم التراجع عن وثائق الحزب، للعودة إلى مهدي عامل وفهم «التمييز بين مستويين مختلفين في وجود الواقع: المستوى النظري والمستوى العملي».

وكذلك فإن تجربة الحراك الشعبي في وجه الضرائب كان تعاطي قيادة الحزب معه مختلفاً عن السابق، فالمبادرة إلى تظاهرة مصرف لبنان تمكنت من تحديد السقف السياسي للحراك الذي أتى بعدها، وعليه تمكن الحزب من ضبط هذا الحراك وخاصة لجهة شعاراته السياسية وتوجيهه إلى العدو الأساسي للشعب أي المصارف والطغمة المالية الحاكمة.

ما الذي لم يتغير

إن واحدة من أهم المعارك التي خاضها الحزب بعد المؤتمر هي انتخابات نقابة المهندسين، والتي يجب دراستها جيداً بما تمثل من بداية مغايرة لكل ما انتقدناه في بداية هذا المقال، وخاصة لجهة العودة إلى الناس المتعطشين للتغيير ونسج تحالفات معها، أدت كما رأينا إلى كسر السلطة في واحد من أهم معاقلها عبر معركة سياسية نقابية ناجحة بكل المعايير.

بالرغم من هذه المعركة الناجحة، إلاّ أن قيادة الحزب لا تزال تتردد في الخوض في غمار القضايا السياسية، وبالرغم من الموقف الواضح من قانون الانتخابات، إلاّ أننا إلى اليوم لم نشهد نقاشاً حقيقياً في قضية التحالفات ومعاييرها، خاصة وأن تجربة المهندسين يجب أن تدفعنا لفتح هذا النقاش دون الاستسلام إلى مصطلحات

ومفاهيم وادوات مرحلة التراجع، فلن يكون تغيير حقيقي في الحزب إلاّ بإنتاج مفاهيم جديدة لنضالنا اليومي. إن المنطق الذي كان يقول بأن «التحالف يعني التبعية والانعزال هو استقلالية» يجب أن يسقط تماماً، وخاصة بعد انتخابات المهندسين، ويجب البدء سريعا بنسج علاقات وتعزيز موقف الحزب المستقل وتظهيره من داخل التحالف.

كما أن العديد من القضايا المطروحة اليوم لم يحصل أي تغيير في النظرة إليها، بالرغم من الجهود المبذولة في هذا المجال، فعلى سبيل المثال إن النظرة إلى ما يجري في العالم العربي لم تتغير، وخاصة في سوريا، فإن قيادة الحزب مدعوة لتحديد موقف واضح ورؤية شاملة لما يجري في سوريا، خاصة بعد العدوان الأميركي الأخير الذي كان للحزب موقف منه، إلاّ أننا من موقعنا المقاوم المعادي لمشاريع التفتيت الأميركية، لم نتمكن إلى اليوم من البدء في ترجمة شعار المؤتمر حول المقاومة العربية الشاملة بينما ينصب كل الجهد على القضايا الداخلية. وكذلك في ما خص التحولات الدولية وحسم الموقف تجاه طبيعة القوى الصاعدة في العالم، وخاصة التصدي للمقولة المتخلفة التي انتشرت داخل صفوف اليسار بأن «الصين وروسيا و... إمبرياليات جديدة».

لكي يتمكن الحزب من الفعل هناك مجموعة من الشروط، على رأسها الخط السياسي النضالي، ولكن الإمكانات التنظيمية والمادية والكادر البشري لا تقل أهمية، فلا يمكن تحقيق الأول دون الثاني والعكس صحيح، لذا فإن إعادة تفعيل التنظيم الحزبي هو مهمة ضرورية، وخاصة إعادة الإعتبار للـ «المركزية الديمقراطية» بما هي نهج تنظيمي لا يمكن أن ينجح بطرف واحد من طرفي معادلته، فاليوم استطعنا تكريس الديمقراطية في الحزب، إلاّ أن المركزية لا تزال ضعيفة وذلك لأسباب كثيرة ليس هذا المقال مكان بحثها. كما أن موارد الحزب يجب إعادة هيكلتها واعطاء أهمية لهذا الموضوع عبر خطة علمية لزيادة الموارد ولتنظيم الجباية الحزبية بما لها من دور في تعزيز موازنة الحزب، وكذلك تعزيز الإرتباط التنظيمي للشيوعيين.

إن الهدف الأساسي الذي يجب أن تضعه قيادة الحزب نصب أعينها وتعمل على تحقيقه خلال فترة السنتين المقبلتين هو تحديد الدور الوظيفي للحزب وبالتالي تحديد التحالفات الضرورية للقيام بهذا الدور، كما تأمين كل المستلزمات الداخلية المادية والتنظيمية والبرنامجية لننهي بذلك «المرحلة الانتقالية»، ويكون المؤتمر الثاني بعد العاشر الإنطلاقة الجديدة للحزب بقوة وحدته ورؤيته وخطه السياسي ومؤسساته الفاعلة نحو «مرحلة النهوض».

*** عضو لجنة مركزية في الحزب الشيوعي اللبناني**

دماء على ضفاف النيل

إيهاب القسطاوى

لم يخطئ أسبوع الآلام موعده مع المصريين، ليجدد الآلام، و يتحول الوطن إلى ساحة من الصراخ؛ صراخ من قسوة العيش، وصراخ حسرة على من ماتوا، وصراخ تحسباً لما يمكن أن يحدث في الساعات القليلة المقبلة، ومع استمرار تدفق نزيف دماء المصريين على ضفاف النيل، بسقوط 45 شهيداً و 125 مصاباً في أعقاب تفجيرين استهدفا كنيستين في طنطا والإسكندرية. ومع تزايد ضحايا التفجيرين، تتزايد صدمة وفاجعة المصريين في ضحاياهم، لم يكن يوماً عادياً بالنسبة للمصريين، كان الجميع يستعد للاحتفال بالعيد، الأطفال والفتيات يجهزون ملابسهم وزينتهم، والآباء يشترون الزينة، استعداداً للاحتفال بعيد «أحد السعف» وبداية أسبوع الآلام، وعندما تخطت الساعة التاسعة من صباح الأحد 9 أبريل/ نيسان من العام 2017، تجمع المصلون في كنيسة «مارجرجس» بطنطا، إلاّ أنهم كانوا على موعد مع «سارق الفرح»، ليتم تفجير عبوة ناسفة بداخل الكنيسة، وبالتزامن وعلى مسافة غير بعيدة حيث تقع محافظة الإسكندرية، وقبل أن تتخطى الساعة الواحدة ظهراً، يحدث تفجير آخر بالكنيسة المرقسية، يخلف حالة من الرعب والتوتر، ليتحول الإحتفال الكبير إلى مشهد اعتاده جميع المصريين في كل عيد، قاعة الصلوات تتحول إلى بقايا حطام، دماء تتناثر على سعف النخيل الأخضر، جثامين ملقاة وسط الركام، لتبث رسالة للجميع، إن احتفالات هذا الأسبوع ستتحول لجرعة مضاعفة من الألم.

مرة أخرى عيد بمذاق الدم، أنين وآلام تمتزج بدموع السيدات والرجال مع صراخ الأطفال المذعورين، حالة من الحزن والأسى تخيم على الحضور المتشح بالسواد، ترانيم ودقات أجراس الكنائس والصلوات ترتفع، لعلها تخفف عن هؤلاء المصدومين وتبرد لوعتهم على فراق أحبابهم، صور العذراء والمسيح تطل على جدران الكنائس، تطل بدفء ورحمة على الباكين من أهالي الضحايا، وكأنها تطمئنهم على ذويهم، مرة أخرى، تفجير كنائس وقتل العشرات من المصلين في عيدهم، مرة أخرى أشلاء الأقباط ودماؤهم تمتزج مع حطام أيقوناتهم وبقايا كنائسهم.

مرة أخرى يخفق النظام بحكمه الفاشي، ودولته البوليسية في حماية حياة وكنائس الأقباط، مرة أخرى تمتد يد الإرهاب الآثمة، لكي تحصد المزيد من أرواح الأبرياء، والذين لا يتورعون عن مثل هذه الممارسات الهمجية والوحشية، الذين لا يراعون حرمة الأديان، ودور العبادة، الذين لم يرتدعوا أو يتوانوا عن اقتراف المزيد من حمامات الدم بحق الأبرياء من النساء، والرجال، والأطفال، والشيوخ العزل، وعلى الرغم من كون أن هذه الجرائم تؤكد الطابع الإجرامي للتنظيمات الإرهابية، التي لطالما وضعت الأقباط مرمى هدفًا لجرائمها، فإنها تكشف في الوقت نفسه عدم إكتراث السلطة وأجهزتها بأمن الأقباط وحمايتهم.

إن الفشل الأمني جزء من الفشل السياسي للنظام ككل، فالنظام وأجهزته القمعية لم يخفق فقط في حماية أرواح الأقباط وكنائسهم بل أن مجمل سياسات هذا النظام لا يمكن أن تؤدي إلاّ لمزيد من العنف والدماء والإرهاب والطائفية، نظام قائم على الاستبداد.

وها هو النظام يستثمر دماء شهداء كنائس طنطا والإسكندرية قبل أن تجف، بإعلان حالة الطوارئ لمدة ثلاثة أشهر اعتباراً من الساعة الواحدة ظهر الإثنين، كما لو كان النظام بحاجة إلى المزيد من أدوات القمع والاضطهاد، أن حقوق الأقباط لن تتحقق إلاّ في ظل العدالة والديمقراطية الحقيقية، فقد أثبتت تجارب السنوات الماضية أن استغلال النظام للخطاب الديني وتوظيفه للمؤسسات الدينية لصالحه، لا يختلف عما تقوم به جماعات الإسلام السياسي، والطائفية التي عانى منها الأقباط في ظل الجماعات الدينية لا تختلف عن طائفية النظام والتي وصلت للتواطؤ على الاعتداءات على منازل الأقباط وأديرتهم، وتهجير مئات الأسر من سيناء. إن المواجهة الحقيقية مع الإرهاب والطائفية لا يمكن أن تنفصل عن المواجهة مع الاستبداد والظلم الاجتماعي، وأي تنازل على أمل حماية الأقباط لا يعني سوى المزيد من الطائفية والإرهاب والاستبداد، لقد حدثت الكارثة بينما لا زالت الدولة المصرية تتغنى بضرورة تجديد الخطاب الديني بينما ترعى كل أشكال قمع القوى التقدمية ومحاصرة كل الإبداع والفكر ومجاملة الأزهر الذي لا زال ساحة لتدريس المناهج الغارقة في فتاوى التكفير والتطرف والاستباحة. وأما أجهزة الدولة فتتحمل المسؤولية الكاملة، إذ أصبحت شريكة في صناعة هذا المشهد البغيض بسبب التجاهل المستمر وعدم الإقرار بأن ثمة سلوكاً طائفياً تمييزي يجتاح ويضرب بجذوره داخل المجتمع المصري، وقد تجلى مؤخراً في حادثتين جديدتين، فإن غض الطرف والأحاديث التقليدية عن الحفاظ على الوحدة الوطنية وتماسك المجتمع والدولة، لم يعد ذا جدوى ولا نفع، بل أصبح السبيل الوحيد لعلاج هذا الاجتياح الوهابي المتطرف، هو إعلاء مفهوم دولة القانون والسعي نحو دولة مدنية حقيقية بمفهومها الشامل التي تعلي من المواطنة ومن القيم المدنية، كذلك فإن حالة استمرار ذلك الوضع الخطير سينتج عنه تراكمات تؤدي بشكل مباشر إلى إشعال الموقف وضرب حالة السلام الاجتماعي في مصر، وعلى الجميع أن يدرك أن التيارات السلفية تتحمل الجزء الأكبر من حالة تغييب الوعي واشعال الموقف وبث روح الكراهية والتحريض تجاه أي فئة أو جماعة أو فرد لا ينتمي إليهم وإن لم تقم مؤسسات الدولة بفرض سيادة القانون على الجميع دون تمييز فستصبح شريكة لتلك التيارات في تحمل النتائج.

إن مصاب شركائنا بالوطن، أصاب جميع شعب، فهذه العمليات الإرهابية لا تهدد حياتهم فحسب، بل تهدد حياة جميع المصريين وتعرقل نضالهم المشروع من أجل حياة حرة وكريمة، وفي ذلك السياق لا أنسى ولا أتناسى للحظة واحدة أنه سيظل الإرهاب الأقوى والأخطر هو إرهاب الدولة.

سياسة ترامب تضع العالم أمام كارثة عالمية جديدة

محمد عبدو

بعيداً عن منطق التحليل العلمي، فالواقع السياسي الراهن الذي مارسه الرئيس الأميركي الحالي ترامب، والذي برز في الشهر الأخير، بعد الإعتداء على مطار في سوريا بواسطة صواريخ توماهوك، (مطار الشعيرات) قد وضع العالم كله أمام خطر نشوب حرب جديدة عالمية ومدمرة.

فخلال أقل من شهر واحد فقط، ومن خلال تعاطيه مع الملف السوري وحده، تغيّر موقف ترامب أكثر من ثلاث مرات: من القول بأن إسقاط الرئيس السوري لم تعد أولوية بالنسبة للإدارة الأميركية، إلى مفاجئة العالم بالصواريخ على مطار «الشعيرات» وكان الهدف الرئيسي منها إضعاف الرئيس السوري تمهيداً لإسقاطه بعد تفتيت الجيش السوري وتحالفاته القائمة على الأرض وعلى رأسها إيران وحزب الله بعد إبعاد روسيا عن الحل.

لقد وعد ترامب منذ حملته الأولى في الإنتخابات الرئاسية بأن تكون «أميركا» أولاً أي اهتماماته الأساسية مركزة على «وضع اميركا التجاري» بعد تراجع ملحوظ لميزانها التجاري مع عدد من الدول الصديقة لأميركا وفجأة انقلبت الأولويات بالنسبة لترامب، الذي كما بات مؤكداً تتحكم بموقفه ثلاثة ركائز أساسية:

* العنصر الصهيوني المتمثل بصهره كوشنير.
* العنصر العسكري التمثيل بمجموعة من الضباط المستشارين.
* العنصر الشخصي المتمثل بكونه (أي الرئيس ترامب) هو أساساً تاجر عقارات لا علاقة له بالسياسة ممارسةً واحترافاً.

أن أكذوبة استعمال الأسلحة الكيمائية من قبل المخابرات الأميركية والإسرائيلية هي قديمة ومكررة، وكانت أميركا قد استعملتها من قبل لغزو العراق بحجة «أسلحة الدمار الشامل» لدى العراق التي تهدد إسرائيل وأمنها ولا علاقة لها بأمن الولايات المتحدة كما يكرر الرئيس ترامب اليوم.

إن الذي يخيف الكيان الصهيوني هو التفوق في الأسلحة التي استعملها الجيش السوري وحلفاؤه في مجابهة الإرهاب ــ صديق إسرائيل وأميركا. فقد سبق لأجهزة الدعاية الصهيونية أن قامت سلسلة أعمال عدوانية ضد سوريا، أعمال خرق وضرب بالصواريخ كلما شعرت المنظمات الإرهابية أنها تعاني وتتكبد خسائر في الميدان فتهب إدارة تل أبيب إلى نجدتها ميدانياً، أي بالتدخل المباشر، قصف مطارات وإيواء جرحى من النصرة وداعش ومعالجتهم في مستشفيات إسرائيل، أو افتعال أعمال استفزازية بواسطة عملائها الصغار، كما حدث في عين الحلوة مؤخراً، وفي تفجير الكنائس القبطية في مصر وغيرها...

أما التباكي على أطفال خان شيخون من قبل أجهزة الإعلام العربية المتصهينة، وعلى رأسها تلفزيونات قطر والسعودية، وكأن أطفال فلسطين لم يتعرضوا لا للقتل ولا للإبادة، ولا للتهجير على أيدي أجهزة الموساد الاستراتيجي وخلال عشرات السنين. والأغرب من ذلك كله هذا التنديد الإنساني... بجرائم مزعومة قام بها الجيش السوري بالتنسيق مع الطيران الروسي في سوريا، لإبادة أطفال أبرياء، في فيلم معد سلفاً نظمته وأعدته أجهزة الإعلام المتصهين، وفي وقت واحد بإشارة من قائد أوركسترا واحد يعمل في واشنطن أو تل أبيب.

لقد جاءت زيارة وزير خارجية أميركا لروسيا في العاشر من نيسان الجاري، وعدم التوصل إلى نتيجة في موضوع فك الإرتباط، بين روسيا وسوريا وهذا ما أكده الفيتو الروسي ضد مشروع القرار الأميركي ــ الفرنسي ــ الإنكليزي في مجلس الأمن ضد سوريا...

يبقى السؤال، هل أن إدارة ترامب ستلجأ مرة ثانية إلى التحرش بسوريا وروسيا ومعها إيران والمقاومة...؟

إن استراتيجية إسرائيل تقوم على ضرب كل خطر يحدق بها أو بحدودها... وهي تعتبر أن قواعد اللعبة العسكرية مع سوريا قد تغيرت. هذه اللعبة تتلخص بإبعاد خطر الحروب عن حدودها المتمثلة هذه المرة بالقوات الإيرانية وصواريخ حزب الله في لبنان.

ولقد بدأت مؤخراً تظهر في الصحف أحاديث عن تقسيم ليبيا إلى ثلاث دول والعراق كذلك، ومن بعدها سوريا ثم لبنان، وهو مخطط صهيوني قديم جديد يهدف إلى تمزيق العالم العربي، ورفض أو وأد القضية الفلسطينية...!!؟

إن المؤشرات تؤكد أن أكاذيب الصهيونية التي انطوت على العالم طول مئات السنين في أوروبا لا تستطيع أن تنطلي على عالم اليوم الذي بدأ يعي أخطار الصهيونية التي تشعل الحروب لمصلحتها دائماً. فهل تستطيع الصهيونية من جديد توريط أميركا في حروب قذرة لتقف وتتفرج على نتائج حروب تدمير العالم وعلى رأسها أميركا... حروب نعلم متى وكيف يمكن أن تبدأ ولا أحد يعرف أين تنتهي...!!؟

العقوبات تستهدف لبنان بأكمله وليس حزب الله.
والمواجهة تستوجب السرعة في اتخاذ القرارات...

فراس مقلّد

أعدّ الكونغرس الأميركي أخيراً مسوّدة جديدة، هي الأخطر حتى اليوم، لقانون عقوبات جديد يفترض أنّه يستهدف حزب الله، بالإضافة إلى تعديلات كثيرة على القانون الذي أقرّ في العام 2015 للغاية نفسها، والذي لا زلنا نعاني من تبعاته، ولو كانت هذه المعاناة محصورة بالعارفين بخبايا تأثيرات ذلك القانون.

وفيما انشغلت وسائل الإعلام خلال الأسبوعين الماضيين بتداول معلومات غير مؤكّدة حول القانون الجديد، أكّدت مصادر عاملة على خطّ الحدّ من تأثيرات قوانين العقوبات التي تستهدف حزب الله أنّ المسودة الجيدة حقيقية وقد وصلت نسخ منها إلى لبنان؛ وقد أصبحت في عهدة المسؤولين ومن يعملون على القضية.

إلى ذلك، أشارت مصادر مصرفية لـ «النداء» أنّ نائب حاكم مصرف لبنان محمد البعاصيري العائد حديثاً من الولايات المتحدة أكد خلال اللقاء الشهري بين مصرف لبنان ولجنة الرقابة وجمعية المصارف الذي عقد الأسبوع الماضي أن مشروع القانون الجديد الذي تعمل عليه بعض لجان مجلس النواب الأميركي والمتعلق بتشديد العقوبات على «حزب الله» «وتوسيعها جدي وخطير، ومن المحتمل أن يصدر مطلع الشهر المقبل».

ووفق مصادر المجتمعين، فقد أكد البعاصيري ضرورة البدء بالاتصالات على أعلى المستويات لتجنب تداعيات هذا القانون. وفيما كانت المعلومات تشير إلى بعض الأسماء التي يمكن أن تطالها العقوبات، دعا البعاصيري المصارف إلى عدم الأخذ بما ينشر في الصحف من أسماء لعدم صحتها بتاتاً، خصوصاً أن لدى الخزانة الأميركية عشرات المحامين الذين يحرصون على عدم زجها بدعاوى على أساس تسريب معلومات خاطئة.

ومع التشديد على أن العقوبات لن تطال المصارف اللبنانية، إلاّ أن جمعية المصارف اعتبرت «أن التوسع بالعقوبات سيرتّب ضغوطاً على المصارف ويُعقد عملها، وأن الموجود منها كاف، وليس من جديد يمكن أن تضيفه عقوبات إضافية، اللهم إلا إذا كان المطلوب إلحاق الأذى بلبنان».

في السياق عينه، أشارت المصادر المطّلعة على مسودة القانون الجديد لـ «النداء» أنّ «المستهدف في هذه المسودة ليس حزب الله وحده، بل كل من يشتبه بصلته بالحزب». فأخطر التعديلات الموجودة في هذه المسودة تتعلق بـ «عدم ضرورة تثبيت التهمة على المتهم لتطاله العقوبات، بل يكفي أن يتهم دون أي دليل».

وفيما تكّهنت معلومات صحفية أنّ المسودة الجديدة قد تطال اليوم، إلى جانب حزب الله، أعضاء في حركة أمل والتيار الوطني الحرّ والحزب السوري القومي الاجتماعي، رأت المصادر المطلعة أنّ التسريبات الصحفية غير دقيقة، لكنّها أكّدت أنّ القانون يستهدف اليوم بيئة حزب الله ومؤيديه وحلفائه في محاولة لعزله، غير أن هذه العقوبات ستطال بطبيعة الحال جميع اللبنانيين، لكون تأثيراته غير محدودة لتؤذي فريقاً واحداً في البلاد، بل ستطال البلاد ككلّ.

في المقابل، رأت المصادر عينها أنّ المشكلة الأساسية اليوم أن لا سبيل للبنان لمواجهة هذه العقوبات بالشكل المطلوب لكون جميع القوى المعنية بالموضوع تبدو غير آبهة بقضية العقوبات، لدرجة أنّ تشكيل اللجان المكلّفة بالتعامل مع خطر العقوبات لا زال... لم يبدأ.

وتضيف المصادر أنّ المطلوب اليوم أن يتحرّك لبنان الرسمي تجاه «الأصدقاء» لكي يثبتوا صداقتهم ويشكّلوا قوة ضغط حقيقية تقي لبنان شرور القوانين الأميركية الظالمة.

وتشير المصادر المطلعة لـ «النداء» أنّ «البلاد تدخل مواجهة جديدة اليوم، بينما البديهيات لم تحسم بعد، من قانون الإنتخابات إلى الوضع النقدي الحساس وصولاً إلى إيجاد رؤية اقتصادية ــ مالية، كما أنّ هذه المواجهة تستلزم أول ما تستلزم اتخاذ الإجراءات الداخلية التي تريح الوضع المالي والنقدي، عبر التجديد لحاكم مصرف لبنان رياض سلامة لإعادة الثقة إلى السوق المالية التي ما برحت تهتزّ إثر الحديث عن إمكانية عدم التجديد له، وليتسنى له التحدّث إلى نظرائه الأميركيين والدوليين من موقع القوة لتحذيرهم من مغبة نتائج القانون الأميركي الجديد».

ختاماً أكّدت المصادر أنّ «المواجهة ليست جهوية أو طائفية أو فئوية، بل وطنية، فلبنان مستهدف ولبنان متضرر، وليس فئة فيه أو جهة، مهما تذاكى البعض».

بين الجد واللعب

ماهر أبي نادر

التسوية في قانون الانتخاب إن حصلت لن تغير بواقع سلطة فالج لا تعالج...

هلل اللبنانيون لقرار رئيس الجمهورية ميشال عون إيقاف البرلمان عن الانعقاد لمدة شهر بعدما وصلت حالة الاستنفار الطائفي إلى الذروة عشية الذكرى 42 للحرب الأهلية في لبنان على خلفية الموقف من مشروع التمديد لمجلس النواب للمرة الثالثة. غالبية الكتل الحزبية المسيحية ضد الانعقاد والتمديد وغالبية الكتل المسلمة مع الانعقاد والتمديد.

بعد انتهاء الولاية الأولى للمجلس النيابي قبل أربع سنوات، جدد النواب لأنفسهم مرتين وسط اعتراض مسيحي شكلي يتضمن غض نظر عن النتيجة التي أدت إلى انتخاب عون رئيساً من قبل هذا المجلس الممدد لنفسه، وخلال السنوات الأربع المنصرمة من عمر التجديد المتكرر عجزت القوى السياسية عن الوصول إلى قانون يرضيها جميعاً فهل ستنجح خلال أقل من شهر فيما فشلت في تحقيقه خلال أربع سنوات؟

عمل عون خلال الأيام القليلة الماضية على بث موجة تفاؤل بإمكانية الوصول إلى تسوية، ومن المرجح أن يحصل ذلك، ولكن يبقى السؤال ما هي طبيعة هذه التسوية؟ الجواب معروف مسبقاً فهذه السلطة ستعمل مجدداً على إعادة التجديد لنفسها بموجب قانون جديد او منقح عن القانون الحالي تماماً بالطريقة نفسها التي فرضت على المواطنين ضرائب جديدة بذريعة سلسلة الرتب والرواتب وأطاحت بالسلسلة بعد ذلك. إنها سلطة فالج لا تعالج.

التمييز بين دماء الأبرياء هو ثقافة الرقص على الجثث يجري تعميمها...

وقعت مجزرة خان شيخون بسلاح كيماوي حيث قتل أكثر من مئة إنسان، وتقاذفت الحكومة والمعارضة السوريتان الاتهامات بشأن مسؤولية هذا الهجوم، اقتنص الرئيس الأميركي دونالد ترامب الفرصة وأطلق 59 صاروخ توما هوك على مطار الشعيرات السوري "انتقاماً لأطفال خان شيخون" بعد أن لم ينم ليلتين متتاليتين بسبب ألمه عليهم!!

وبعد ذلك بيوم واحد أسقطت طائرة أميركية ضخمة قنبلة زنتها عشرة أطنان وإسمها "أم القنابل" على إحدى المناطق في أفغانستان وزعمت الإدارة الأميركية أن الغارة أدت إلى مقتل أكثر من 120 من جماعة "القاعدة". وكأن هذه القنبلة كانت تختار عناصر القاعدة وتقتلهم وتترك المدنيين الأبرياء.

وبعدها بأيام قليلة فجر إرهابيو المعارضة السورية حافلات الخارجين من كفريا والفوعة ما أدى إلى مقتل أكثر من 130 شخصاً بينهم نحو سبعين طفلاً، لم تقض هذه المجزرة مضجع ترامب ومؤيديه العرب من سياسيين ومرتادي وسائل التواصل الاجتماعي، وكأن هؤلاء الأطفال من طينة تختلف عن طينة اطفال خان شيخون. إنّ التمييز بين دماء الأبرياء هو ليس فقط رقص على الجثث باتت تحترفه القوى السياسية العربية والدولية بل أيضاً ثقافة باتت تعمم مستفيدة من تكنولوجيا وسائل التواصل الاجتماعي.

أردوغان يعيد حكم السلطنة العثمانية ويقفل الباب أمام التغيير الديمقراطي...

نجح زعيم "حزب العدالة والتنمية" في تركيا رجب طيب أردوغان في تنفيذ إنقلاب مدني عبر صناديق الإقتراع أطاح بموجبه بالجمهورية العلمانية التي أرسى أسسها كمال أتاتورك قبل 94 عاماً على أنقاض السلطنة العثمانية، وأعاد إلى تركيا حكم هذه السلطنة بحلة جديدة، هي رداء "الإخوان المسلمين".

لم تفاجئ نتيجة الإستفتاء المتابعين لأوضاع تركيا والمنطقة، ففي الجارة إيران هناك حكم إسلامي شيعي منذ 38 عاماً وفي السعودية هناك حكم وهابي إسلامي منذ أكثر من سبعين عاماً، وفي فلسطين المحتلة هناك حكم يهودي متطرف منذ اضمحلال حزب العمل اليساري قبل أكثر من عقدين من الزمن، وفي باقي دول المنطقة هناك مد ديني إسلامي متطرف لم يتوان عن ارتكاب كل أنواع الموبقات مستخدماً الحديد والنار وحد السكين، فلماذا ستكون تركيا استثناء؟؟

لقد أعطى إنقلاب أردوغان على الدولة العلمانية بموجب الإستفتاء صلاحيات واسعة للرئيس هي أقرب ما تكون لصلاحيات سلاطين بني عثمان، خاصة وإنها ستكرس وجوده على رأس السلطة حتى العام 2029، والأغلبية الضئيلة التي حققها، 51.5 في المئة مقابل معارضة 48.5 في المئة إن كانت ستعني شيئاً فهي تعني أن لا إمكانية لأي تغيير ديمقراطي في تركيا في المدى المنظور وإن التغيير الوحيد الذي يمكن أن يحصل هو بالأدوات القديمة، أي الإنقلاب العسكري، إلاّ إذا تمكن أردوغان أيضاً من ترويض الجيش والقوى العلمانية، ومن يعش يرَ.

لتعليقاتكم على البريد الالكتروني: maherabinader@gmail.com

يتلاعبون بمصير الوطن والشعب

موريس نهرا

بعد 42 سنة على اندلاع الحرب الأهلية التي كانت «بوسطة عين الرمانة» شرارة تفجرها، تزامنت ذكراها في العام الحالي، مع غيوم ملبدة وداكنة، خيمت على الفضاء السياسي للبلاد، وتذكر بصورة الإنقسام والشحن الطائفي الذي كان في فترة الإعداد للحرب الأهلية. ومع أن الزعامات السلطوية الطائفية، يكررون سنوياً لازمة « تنذكر وما تنعاد» إلاّ أنهم يهربون من بحث أسبابها واستخلاص العبر والدروس منها، لمنع تكرارها. فهم يمارسون سياسات ومحاصصات طائفية وفساد، وتبعية لهذا الخارج أو ذاك، وتبقي باب عودتها مفتوحاً.

ولا غرابة في ذلك. فالذين كانوا زعماء الأطراف الطائفية في الحرب، واعتادوا التصرف كزعماء ميليشيات، ما يزالون هم المتحكمون بالقرار السلطوي. ويتمسكون باستمرار زعاماتهم وأحجامهم، وبنظامهم السياسي الطائفي الذي يستولد انقسامات وعصبيات وتوترات وحروبا أهلية. وقد أصبح هذا النظام اليوم، أكثر سوءاً وخطورة في ظروفنا الحاضرة... فالفساد الذي كان خجولاً قبلاً، تحولت ممارسته اليوم وقاحة ونمطاً لتقاسم الكبار قبل الأزلام والمحاسيب. ولا دور للمحاسبة الرقابية والقضائية. والفئات الشعبية والوسطى لم يبق لديها ما يوفر شروط حياة كريمة أو عادية كما كانت.

ومع أن هذه الزعامات السلطوية، تتسابق على الزعم أنها مع مشروع الدولة، فإنها ونظامها التحاصصي، أقامت سلطة تحاصصية لها، ولم تبنِ دولة... وحتى هذه السلطة نفسها، تنخرها تناقضات تصل إلى حد الشلل والعجز عن القيام بدروها. وفيما نجد معظمهم أو كلهم ينادون بحب لبنان والحرص على الوطن، فإن ما فعلوه، هو الإبقاء على الكيان ومنع تحوله إلى وطن، وحتى هذا الكيان الذي يقوم على جمع كيانات سياسية طائفية، يبقى معرضاً للاهتزاز، كلما اهتز التوازن أو التفاهم والتوافق بين زعامات الطوائف والمذاهب. وقد أصبح استمرار هذا الأمر أكثر خطورة على شعبنا وبلدنا وسلمه الأهالي.

أما ما قامت وتقوم به الطبقة السلطوية في المجال الاجتماعي وقضايا الناس المعيشية، فهو الوقوف صفاً واحداً، رغم خلافات أطرافها، في مواجهة التحرك الشعبي، والمجال النقابي والمطلبي. ومع اتساع الاستياء الشعبي الذي برز في تحركات هيئة التنسيق النقابية، وإزاء مشكلة النفايات وبعدها في نتائج الإنتخابات البلدية، وأخيراً في فوز جاد ثابت نقيباً للمهندسين، رغم الاصطفاف السلطوي المعاكس، ازدادت مخاوف الأطراف السلطوية، وباتوا أكثر اندفاعاً للتمديد لأنفسهم ولنظامهم التحاصصي، أو لابتداع قانون للانتخاب، يتيح تمديداً مقنعاً لهم، ويحول دون انعكاس النقمة الشعبية على سياستهم وممارساتهم، في نتائج الانتخابات. إنهم الآن أكثر خشية من ذي قبل. فقاعدتهم الشعبية في تقلص، والناس وبخاصة الشبيبة الذين تصدمهم الظروف الحياتية وقلة فرص العمل، والذين هم أكثر قدرة على معرفة الممارسات السلطوية وكشف مساوئها، يزدادون ميلاً نحو التغيير.. ولعل الإصرار على عدم جعل حق الانتخاب في سن الـ 18 هو ناجم عن ذلك.

لقد مضى أكثر من أربعة عقود على الحرب الأهلية، لكن أسبابها بقيت ولم تمض. والتمديد للطبقة السلطوية ونظامها التحاصصي، هو تمديد لبقاء أسبابها. وفي سعيهم المحموم اليوم، لإقرار قانون انتخابي مختلط، أو لتمرير بدعة التأهيل الطائفي الأكثري، الذي يمعن في فرز اللبنانيين حتى الأعماق، إنما يتلاعبون بمصير الكيان والوطن وبوحدة الشعب وحقوقه الديمقراطية. وهم بذلك يناقضون روح الدستور والمساواة في الحقوق بين اللبنانيين. ويمزقون نسيج مجتمعنا خصوصاً أننا أمام خطر التطرف الديني والإرهابي، ومخطط التفتيت الأميركي الصهيوني، الذي يؤجج النزاعات والحروب المحلية في منطقتنا.

إن إزالة تمديد أسباب الحرب الأهلية، أضحت أكثر ترابطاً مع التغيير. والطريق إليها تمر بإسقاط مشاريع التمديد البرلماني المكشوف والمقنع. وهذه مهمة ومسؤولية جميع القوى والأوساط الشعبية الديمقراطية والوطنية، والحريصة على لبنان وسلمه الأهلي.

نهج «التمديد» يُصادر الإنتخابات الطلابية مجدداً

كاترين ضاهر

ثماني سنوات مرت، على اغتيال الحركة الطلابية في الجامعة اللبنانية والتعمّد على تغييبها وشل دورها الفعّال.
هي الجامعة الوطنية، جامعة الفقراء، التي عُبّدت بدماء الأحرار لتأسيسها وتطويرها. وللأسف، يتفننُ المسؤولون يوماً بعد يوم بتأليف العديد من السيناريوهات لتدمير هذا الصرح الأكاديمي الوطني وضربه وتراجعه، عبر استخدامهم عدة آليات لتحقيق هذا الهدف، وأبرزها تفكيك حركته الطلابية، والتي غُيبت بفعل تلك السياسات التي نجحت في تنفيذ مخططها.

ها هو تسونامي «التمديد» الذي يعتمده أصحاب السلطة، وما زالوا ينتهجونه بعرضهم اقتراح التمديد الثالث للمجلس النيابي الحالي «غير شرعي» والمُنتخب قبل ثماني سنوات (2009)، قد طال انتخابات مجالس الفروع الطلابية في الجامعة اللبنانية، وصُدِرَ حق الطلاب بإجراء الإنتخابات الطلابية بعد أن ضربتها محدلة الطوائف أيضاً تحت ذريعة الوضع الأمني. إذ أن آخر انتخابات خاضها طلاب الجامعة اللبنانية كانت عام 2008/2007. ومنذ ذلك الوقت تؤجَّل بحجج مختلفة، وتُمارس مجالس فروع الطلاب المنتهية الصلاحية مهمات تمثيل الطلاب.

وكان من المفترض أن يصدر رئيس الجامعة اللبنانية السابق عدنان السيد حسين، منذ سنة، قراراً يدعو الطلاب إلى إجراء الإنتخابات الطالبية لهيئاتهم التمثيلية في كليات الجامعة وفروعها، بعد تعطيل استمر طيلة سبع سنوات. إلاّ أن هذا القرار لم يصدر حينها مع أن لا شيء يمنع تأجيلها مجدداً.

هي ليست المرة الأولى التي يتخذ قرار الإلغاء فيها، إذ كان قد سبق للرئيس الأسبق زهير شكر أن ألغى الإنتخابات التي كانت مقررة لعام 2009/2008، كذلك ألغى خليفته الإنتخابات التي كانت مقررة لعام 2013/2012.

وكحال التحاصصات المذهبية والطائفية التي تعطل انتخابات المجلس النيابي، أيضاً تم إلغاء الإنتخابات الطلابية الأخيرة في الجامعة اللبنانية، وجاء قرار الإلغاء على خلفية الخلافات على الهوية المذهبية لرئيس «الاتحاد الوطني لطلاب الجامعة اللبنانية»، وهي مشكلة لم تحل بعد، حتى اليوم، بالرغم أن ممثلي الأحزاب المسيطرة على مجالس الطلاب توصلوا حينها إلى صيغة «تسوية» مع اللجنة التي كلفتها رئاسة الجامعة تقضي بإجراء الانتخابات على أساس نظام داخلي يعتمد النسبية.

وكان مقرراً أن يتم إجراء الإنتخابات الطالبية، العام الماضي (2016)، بناءً على وعود الرئيس السابق للجامعة في كافة فروع الجامعة اللبنانية في يوم واحد، وفق القانون الذي أقر بالـ 2013، ولكن رئيس الجامعة تراجع عن قراره بعد أن تبلغ بالقرار كل من المديرين ومجلس الجامعة حينها، كما سبق وتراجع عنه الرئيس الأسبق منذ أربع سنوات (2013/2012)، وما زال حتى اليوم هذا الحق مصادراً تحت ذريعة «الأوضاع الأمنية».

ولا يمكن اعتبار حجة «الوضع الأمني» وحدها السبب الرئيسي بتراجع الحركة الطلابية، إنما المسؤولية تقع أيضاً على عاتق القوى الوطنية اليسارية والمستقلة أيضاً، التي ساهمت في تأبيد حكم «سلطة الأمر الواقع»، جرّاء ابتعادها، ولو مرغمة، عن معركتها الطلابية النقابية، راضخةً للبيئة المتواجدة في الجامعة اللبنانية، وفي البلد ككل، متجاهلة أنها هي من يخلق البيئة الحاضنة والفعالة التي توحد الحركة

الطلابية بمختلف انتماءاتها وولاءاتها، بالرغم من هيمنة الأحزاب الطائفية على مواقع صنع القرار، بفعل انتخابات سابقة اعتمدت وستستمر باستخدامها لمنهج المحاصصات والمحادل.

لذا على الحركة الطلابية اليسارية والوطنية، أن تتخذ من انتخابات نقابة المهندسين العبرة، لتتوحد معاً، دفاعاً عن حقوقها من جهة وواجباتها تجاه هذا الصرح الأكاديمي الوطني وطلابه كما اعتدنا عليها سابقاً من جهة أخرى، والعمل الجدي لإقامة اتحاد وطني لطلاب الجامعة اللبنانية، كونه الوحيد الذي يستطيع تمثيلهم في مجلس الجامعة، في القضايا التي تخص الطلاب وجامعتهم.

"النسبية المجتزأة"

منذ أربع سنوات، أقرّت القوى الطلابية النظام النسبي للانتخابات كمرحلة انتقالية لاعتماد نظام الإتحاد الوطني لطلاب الجامعة اللبنانية، وذلك بعد اتفاق بين اللجنة المكلفة بوضع نظام الإتحاد الوطني لطلاب الجامعة اللبنانية وممثلي القوى الطلابية، لإجرائها على أساس النظام النسبي، ولمرة واحدة تحت إشراف الإدارة على أن يتولى هذه المهمة في السنة المقبلة الإتحاد نفسه بعد أن تكون اللجنة قد وضعت نظامه الداخلي. إلاّ أنه ترافق مع ثغرات في التمثيل الصحيح، إذ مبدأ النسبية يتحقق بشكل فعلي في الكليات التي يتخطى عدد طلاب السنة الدراسية فيها الـ 650 طالباً، فيما لم يراعِ النظام الكليات التي يقل عدد طلاب السنة الدراسية فيها عن هذا الرقم. هكذا، تضعف فاعلية النسبية كلما انخفض عدد الطلاب، فإذا كانت السنة الدراسية تضم 350 طالباً، تنال بحسب النظام الجديد 5 مندوبين، وعلى اللائحة أن تحصل على 20 % على الأقل من أصوات المقترعين لتحصد مقعداً واحداً وإلّا فلا تُمثل.

تجري الانتخابات الطلابية في الجامعة اللبنانية في يوم واحد، وفق النظام النسبي بإشراف إدارات الفروع ومراقبة المجتمع المدني. وتعد كل سنة دراسية في الفرع وحدة انتخابية تضم الأقسام والاختصاصات التي تدرّس فيها. وتعتمد بطاقة الهوية والبطاقة الجامعية كمستندين لثبوت الحق في الاقتراع والترشح. تجري الانتخابات على أساس لائحة مقفلة مطبوعة سلفاً، إذ لا يحق للناخب التشطيب أو الإضافة أو تعديل ترتيب أسماء المرشحين. هو يصوّت للائحة واحدة. ويتم احتساب النتائج بحسب الكسر الأكبر، التي تقضي بحصول كل لائحة على النسبة التي حصلت عليها من المندوبين، من دون احتساب الكسور، على أن يتم إضافة مقعد وهمي لكل لائحة ليتم بعدها قسمة عدد الأصوات على عدد المقاعد التي حصلت عليها بعد الإضافة، فيحصل على المقعد الإضافي أو أكثر اللائحة التي تنال المعدل الأكبر، ما يعطي الأرجحية بالحصول على المقاعد الإضافية للائحة التي تنال العدد الأكبر من الأصوات.

انتخابات نقابة المهندسين ـ بصيص أمل!

محمود دمج*

بالرغم من الحالة الطائفية التي يعاني منها المجتمع اللبناني برمته وإنعكاسها على كافة قوى المجتمع ومنها نقابة المهندسين، إلاّ أنه خلال السنوات الخمس الماضية بدأ يلوح في الأفق بصيص أمل من خلال الحراك الشعبي في العديد من المعارك بدءاً بحملة «الشعب يريد إسقاط النظام»، وهيئة التنسيق النقابية، والانتخابات البلدية، وصولاً إلى معركة وقف الهدر والفساد ومحاسبة المعنيين في قضية أزمة النفايات، إضافة إلى مواجهة السلطة من خلال معركة قانون الانتخابات النيابية. فهذه التحركات الشعبية أسست لمعارك ديمقراطية مستقبلية واعدة، وبرزت أحد نتائجها في نقابة المهندسين التي خاضت معركتها تحت شعار «مواجهة أحزاب السلطة الطائفية» من الموقع المعارض والمستقل مع تيارات وقوى ديمقراطية ومستقلة، ومتنوعة المشارب، والتي حققت نجاحاً كبيراً من خلال فوز المهندس جاد تابت نقيباً للمهندسين في وجه تحالف معظم قوى السلطة وأركانه الأساسيين، وهو فوز ذو صلة بروح الحراك الشعبي.

بالرغم من أن السلطة السياسية الحالية وبكل فئاتها وقواها لا تزال تعمل على تفتيت النقابات المهنية وتطويقها وإحكام السيطرة عليها بهدف تعطيل دورها... إلاّ أن قسماً من الجسم الهندسي بقي عصياً ومتصدياً للتراجع نحو تجمعات طائفية ستكون مدمرة في المستقبل إذا لم يجر التصدي لها والوقوف في وجهها.

وأما الواقع التي وصلت إليه نقابة المهندسين فكان لا بدّ من مواجهته، رفضاً للمحاصصة السلطوية الطائفية والمذهبية، ووقف مزاريب الهدر والفساد، دفاعاً عن الحريات الديمقراطية وحمايةً للمكتسبات الوطنية، واستنهاضاً للمهندسين للدفاع عن لقمة عيشهم ضد ما يصيبهم من السياسات الاقتصادية والاجتماعية.

إن الفوز الذي تحقق ضد تحالف قوى السلطة التي اعتادت تركيب المحادل الإنتخابية وتكوين أكثرية عددية تلغي الآخرين وتصادر الفضاء العام باسم الديمقراطية، هو كسر لحلقة بدت مغلقة، وكأنها قدرٌ مسلطٌ على الرقاب، مما دفع ويدفع بالكثيرين للإنكفاء عن المشاركة في الحياة النقابية بما في ذلك الانتخابات. لذا إن كسر هذه الحلقة هو إنجاز هام في نقابة هي الأكبر عدديا والأقل فعالية في التأثير في الحياة العامة، بسبب مصادرة قوى السلطة لدورها المفترض.

لقد كان لانتخاب المهندس جاد تابت نقيباً للمهندسين مغزى أشمل وأعمق وأبعد من العمل النقابي؛ مغزى أخلاقي، وطني، سياسي وثقافي كنا نتطلع إليه وما زلنا. وأثبت أن العمل الوطني الدؤوب المتراكم بعيداً عن المحصصات الطائفية يمكن أن يحقق خرقاً في بنية النظام الطائفي. وجاءت النتائج لتؤكد انتصار الضمير اللبناني على كل محاولات زجّه وسجنه خلف قضبان الفكر الطائفي والمذهبي، وليؤكد أن قوى المعارضة في البلد تستطيع أن تشكل في لبنان ميزانا قويا في وجه السلطة إذا اجتمعت في العمل الوطني والميداني.

هكذا كان فوز مرشح لائحة «نقابتي» المهندس جاد تابت والتي كان للمهندسين الشيوعيين وحزبهم ذلك الكيان العملاق الذي حمل على عاتقه وعبر تاريخه النضالي الطويل راية تحرير الأرض والإنسان ــ مقدّماً أعظم وأغلى التضحيات من أجل مستقبل واعد ينعم فيه الوطن بالحرية والعدالة الاجتماعية ــ دوراً فاعلاً من خلال ترشيح أحد أعضائه الفاعلين في تجمع المهندسين الديمقراطيين على لائحة نقابتي. لقد وضع قطاع المهندسين في الحزب الشيوعي اللبناني خططاً مدروسة جيداً وترافقت أيضاً مع عمل ميداني مضن وشاق على أرض الواقع، التي أثبتت فعاليتها خلال التحضير للانتخابات وأثناء العملية الانتخابية.

فتحية لكل المهندسين الذين ساهموا في هذا العمل تحضيراً وانتخاباً، وبالأخص رفاقي الشيوعيين وأصدقائهم، وأتوجه لهم بالقول إن الهدف الذي عملنا من أجله قد تحقق برغم وجود بعض الملاحظات؛ إن لجهة إبراز دور الحزب الشيوعي في الإعلام الذي أغفل دوره وإنجازه في الفوز، أو لجهة بعض الالتباسات أثناء التحضير للانتخابات.

وهنا لا بدّ أن نقيّم هذه التجربة ونستنتج:

أولاً: أن القضية هي التي تجمع على رغم بعض الاختلافات.

ثانياً، تبيّن أن دور المهندسين الشيوعيين وأصدقائهم وبعض القوى وأصدقائها؛ قوى أساسية في النقابة يجب علينا أن نعمل للحفاظ عليها من خلال الاستمرار في العمل على الصعيد الحزبي لبناء قطاع المهندسين الفعال وعلى المستوى النقابي والوطني.

إن فوز المهندس جاد تابت بمنصب نقيب المهندسين خطوة جيدة إلاّ أن الهدف الأساسي هو تنفيذ البرنامج الذي طرحنا قبل الانتخابات وهذا يتطلب التعاون أولاً من النقيب، وثانياً من المهندسين الذين ساهموا في فوزه ونحن منهم.

*عضو مكتب سياسي ومسؤول قطاع المهندسين في الحزب الشيوعي اللبناني.

هل انتهت مأساة مخيم عين الحلوة...!!؟

عباس الجمعة

أكتب كلماتي هذه لأقول هل انتهت مأساة مخيم عين الحلوة، بالقضاء على المجموعات الإرهابية، التي أرادت تحويل المخيم الى إمارة، ونحن نتألم على ما أصاب هذا المخيم، الذي شكل مدرسة كفاحية أثناء المواجهة مع العدو عام 1982، وعلينا اليوم أن نقرأ ما جرى، وكيف يتم تحصين واقع المخيم بعد هذه المعركة.

في البداية، لا بدّ من التذكير بأن الشعب الفلسطيني في مخيمات لبنان قد اشتق لنفسه منذ ما جرى من أحداث في الدول العربية، موقفاً متوازناً، أخلاقياً، ووطنياً، وقومياً في الوقت نفسه، وقد بنى أعمدة موقفه بإجماع وطني بالرغم من وجود اجتهادات ومواقف لبعض القوى، انطلاقاً من المصلحة الوطنية العامة، وعلى مستوى لبنان كان الموقف ضد الإرهاب الذي ضرب لبنان، وتعزيز العلاقات بين الشعبين الشقيقين اللبناني والفلسطيني، اللذين ربطتهما على الدوام علاقة أكبر من أن تفرق بينهما، ولن ننسى ما قدمه الشعب اللبناني الشقيق من تضحيات على طريق الدفاع عن القضية الفلسطينية والشعب الفلسطيني عموماً.

نحن نعلم أن أبناء مخيم عين الحلوة سعوا بكل جهد ليبقى المخيم ملاذاً آمناً للجميع، ولكن الأحداث التي كانت تجري بين الحين والآخر، إضافة إلى تدخل الأجندات الخارجية فيه، وللأسف في كل مرة كانت مشاهد خروج الناس من المخيم نحو قلب مدينة صيدا، كانت حزينة ومُبكية، ومثيرة للألم، وكأنها رحلة لجوء ثانية جديدة، يستحضر معها الفلسطينيون آلام الماضي.

لقد تمكنت القوة الأمنية المشتركة والفصائل وحركة فتح بقرارها في مخيم عين الحلوة، بتفكيك الظاهرة الظلامية بمعادلة وطنية، ونجحت في اجتياز الاختبار من خلال انتشار القوة الأمنية في حي الطيرة، وهذا يستدعي من الجميع متابعة الجهود لعودة مخيم عين الحلوة كواحة آمنة للجميع.

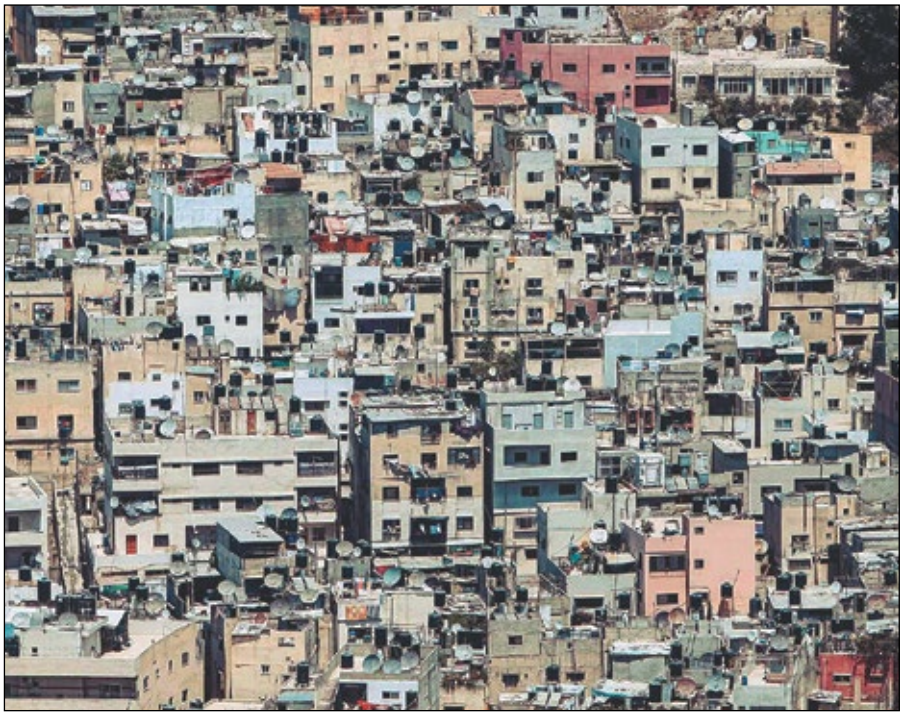

أن ما جرى في عين الحلوة، له حيثيات ومقدمات سابقة، هو دخول بعض العناصر الظلامية إلى المخيم، وتحركاتهم المشبوهة، إضافة إلى ما قامت به المجموعات الظلامية التي تدور في فلكها من اعتداءات مستمرة طالت المخيم، وأن مخططاتهم أصبحت معروفة ومكشوفة، وهي العبث بأمن المخيم والجوار، وصولاً إلى وضع اليد والسيطرة عليه، وتحويله إلى بؤرة إرهابية، وهذا يستدعي ضرورة إنهاء كل الحالات الشاذة الضارة والمؤذية والمشبوهة، التي تسعى إلى العبث والخراب والدمار وزعزعة الأمن والإستقرار داخل المخيم وخارجه، باعتبار عين الحلوة عاصمة الشتات وخزّان العودة بما يعني من ذاكِرة خصيبة متوهِّجة.

أنّ الاشتباكات التي جرت تستدعي مسؤولية فلسطينية من منظمة التحرير الفلسطينية من خلال رؤية وطنية جامعة والنظر في واقع المُخيّمات وواقع حرمان الشعب الفلسطيني من الحقوق المدنيّة والإجتماعية وبالأخص إن حالة الفقر أدت إلى انتشار الأفكار الظلامية.

من هنا نقول يجب أن يبقى المخيم الحضن الدافئ والوطن المعنوي للشعب الفلسطيني، الذي لا يستطيع أي من أبنائه أن يعيش دون وجوده، فهو عنوان حق العودة، وأول التحدي الفلسطيني في مسيرة الثورة الفلسطينية المعاصرة؛ فلهذا يجب أن يعود ينبض بالحياة ليل نهار، وأن تعمل جميع القوى والفصائل سوياً لإعادة الأمور كما كانت عليها في المخيم، وعدم السماح بعودته الى دائرة العنف، وإعادته كما كان ملاذاً ومتنفساً آمناً للجميع.

ختاماً: نقول تحية لأبناء المخيم الذين يتطلعون إلى حرية عين الحلوة حتى يبقى بوابة حق العودة، وعلينا قراءة الواقع والمستقبل وتحديد أسس المرحلة السياسية المقبلة، وتطوير العلاقات اللبنانية الفلسطينية، وتعزيز حالة الإنصهار الوطني بين الشعبين اللبناني والفلسطيني.

ملاحظات حول مؤلّف رأس المال لتوماس بيكيتي

دافيد هارفي

ترك كتاب توماس بيكيتي «رأس المال ــ في القرن الواحد والعشرين» الذي صدر بنسخته الفرنسية عام 2013 والذي تُرجم لاحقاً إلى الانكليزية ولغاتٍ أخرى ضمنها العربية، صدىً واسعًا. نقدم فيما يلي ترجمةً لمقال نقدي لبروفيسور الجغرافيا والانتروبولوجيا الماركسي «دايفيد هارفي» يتناول فيه الكتاب من زاوية نقديّة.

كتب توماس بيكيتي كتاباً بعنوان «رأس المال» أثار ضجةً كبيرةً، إذ يدعو فيه إلى فرض ضرائب تصاعدية وضريبة على الثروة الشاملة (Global wealth tax) كطريقٍ وحيد لمجابهة الاتجاه نحو شكل تقليدي للرأسمالية يتميز بعدم مساواة «مرعبة» في الثروة والدخل. كما يوثق بتفاصيل يصعب دحضها كيفية تطور اللامساواة في الدخل وفي الثروة خلال القرنين الماضيين، مع تركيز خاص على دور الثروة. يهدم بيكيتي الرأي السائد على نطاق واسع بأن رأسمالية السوق الحرة تنشر الثروة على الجميع، وأنها حصنٌ عظيم للدفاع عن الحريات العامة والفردية. كما يبيّن أنّه في غياب تدخلات رئيسية لإعادة التوزيع من قبل الدولة، تنتج رأسمالية السوق الحرة أوليغارشيات مناهضة للديمقراطية. هذا ما غذّى غضب الليبراليين وأثار جنون صحيفة «الوول ستيت جورنال».

تم مراراً تقديم هذا الكتاب على أنه نسخة القرن الواحد والعشرين لعمل كارل ماركس الذي حمل الإسم نفسه في القرن التاسع عشر. فعليًا، ينفي بيكيتي أن تكون هذه نيته، وهذا صحيح، كون كتابه لا يتمحور مطلقاً حول رأس المال. لا يخبرنا عن انهيار الأسواق عام 2008، ولماذا يصعب ويطول خروج الناس من تحت الأعباء المزدوجة للبطالة المزمنة وخسارة الملايين لمنازلهم المرهونة. كما أنه لا يساعدنا في فهم خمول النمو في الولايات المتحدة بعكس الصين فيما أوروبا عالقة في سياسات تقشف واقتصاد راكد. ما يبينه بيكيتي إحصائيًا (وعلينا أن نكون مدينين له ولزملائه بذلك) هو ميل رأس المال خلال التاريخ إلى إنتاج مستويات عدم مساواة متصاعدة. هذا، بالنسبة للكثيرين

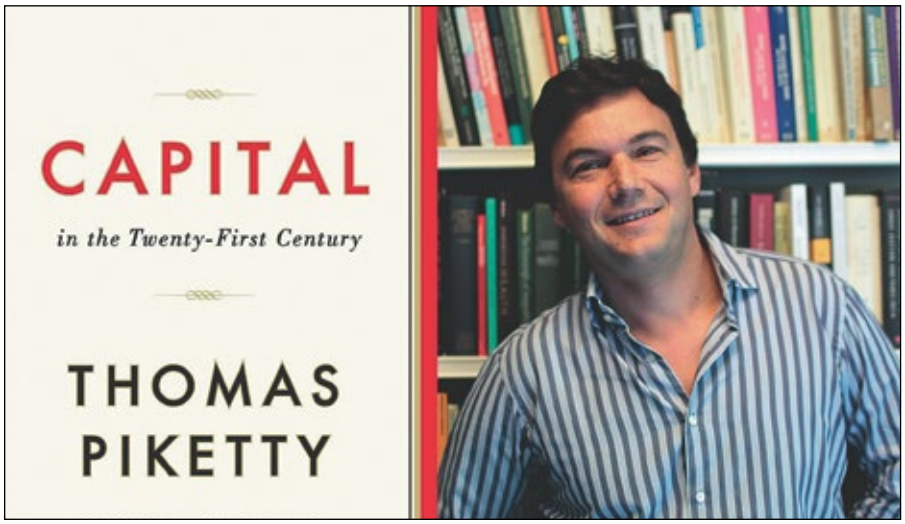

منا، ليس بالجديد. لا بل، علاوة على ذلك، كان هذا بالتحديد استنتاج ماركس النظري في الجزء الأول من نسخة رأس المال خاصته. لا يذكر بيكيتي ذلك، وهو أمرٌ ليس مفاجئاً كونه صرّح منذ حين، في مواجهة اتهامات الصحافة اليمينية له بكونه ماركسي متنكر، بأنه لم يقرأ حتى كتاب ماركس رأس المال.

يجمع بيكيتي الكثير من «الداتا» لدعم حججه إذ أن استنتاجاته بخصوص الفروقات بين المدخول والثروة مقنعة ومفيدة. وهو يقدم دفاعا مدروسا عن الضرائب على التركات والضريبة التصاعدية والضريبة على الثروة الشاملة (رغم أنها من شبه المؤكد غير قابلة للتحقق سياسيًا) كترياق لتركز الثروة والسلطة المتزايد.

ولكن لماذا يحدث هذا الاتجاه نحو المزيد من اللامساواة مع مرور الوقت؟ يستمد بيكيتي من الداتا (مع تزيينها ببعض التلميحات الأدبية الأنيقة لجين أوستن وبلزاك) قانونا رياضيا لشرح ما يحدث: تراكم الثروة المستمر بالتصاعد عند طبقة الـ 1 % الشهيرة (وهو مصطلح اكتسب شعبية بفضل حركة Occupy) يعود إلى حقيقة بسيطة هي أن معدل العائد على رأس المال (r) يتجاوز دائماً معدل نمو الدخل (g). هذا، يقول بيكيتي، كان دائماً ولا يزال «التناقض المركزي» لرأس المال.

لكن انتظاما إحصائيا من هذا النوع لا يكاد يشكل تفسيرًا وافيًا فكيف له أن يكون قانوناً. أيّة قوى تنتج وتحافظ على هكذا تناقض؟ لا يجيب بيكيتي. القانون هو القانون. كان ماركس بالتأكيد ليعزي وجود هكذا قانون إلى اختلال بتوازن القوى بين رأس المال والعمل، وهذا التفسير لا يزال سارياً. هذا الإنخفاض المنتظم في حصة العمل من الدخل القومي منذ سنوات الـ 1970، مستمد من تراجع قوة العمل سياسياً واقتصادياً حيث جيّر رأس المال التكنولوجيا والبطالة والـ offshoring، والسياسات المعادية للعمال (كسياسات مارغريت تاتشر ورونالد ريغان) لسحق كل معارضة. اعترف ألان باد، أحد مستشاري مارغريت تاتشر الاقتصاديين، في تصريح غير رسمي أن سياسات مكافحة التضخم في الثمانينيات شكلت «وسيلة جيدة جدًا لرفع معدل البطالة، وكان رفع معدل البطالة أمرا مستحبا للغاية من أجل الحد من قوة الطبقة العاملة... ما تم ترتيبه حينها، بتعبير ماركسي، هو أزمة رأسمالية أعادت خلق جيش احتياطي من العمال وأتاحت للرأسماليين تحقيق أرباح طائلة منذ ذلك الحين». بلغ التفاوت في الأجور بين المدير التنفيذي (CEO) لشركة ما والعمال العاديين حوالي الثلاثين ضعفاً في العام 1970 وهو الآن يفوق الثلاثمائة ضعفاً كمعدل عام وفي حالة

ماكدونالدز يصل إلى نحو 1200ضعفاً.

إلاّ أن في الجزء الثاني من كتاب ماركس «رأس المال» (الذي لم يقرأه بيكيتي حتى أنه يصرف النظر عنه بمرح)، يشير ماركس أن ميل رأس المال لجر الأجور للانخفاض سوف يحد في مرحلة ما من قدرة السوق على استيعاب انتاج رأس المال. أدرك هنري فورد هذه المعضلة قبل فترة طويلة عندما قام بتخصيص أجر 5$ مقابل يوم العمل من ثماني ساعات للعاملين لديه من أجل رفع الطلب على السلع الاستهلاكية كما قال. ظن الكثيرون أن غياب طلب فعال شكل جزءًا أساسيًا في الكساد العظيم في الثلاثينيات وهذا ما ألهم سياسات كينزية توسعية بعد الحرب العالمية الثانية ونتج عنه بعض الإنخفاض في عدم المساواة في الدخل (ولكن ليس الكثير لناحية عدم المساواة في الثروة) وسط نمو قوي يقوده الطلب. لكن هذا الحل استند إلى التمكين النسبي للعمال وبناء «الدولة الاجتماعية» (مصطلح بيكيتي) الممول من الضرائب التصاعدية. «بالإجمال»، يكتب، «خلال الفترة ما بين 1932 و1980، أي نصف قرن تقريبًا، بلغ متوسط أعلى ضريبة دخل 81 في المئة». وهذا لم يخمد النمو بأي حال من الأحوال (دليل آخر يستعمله بيكيتي ليفنّد معتقدات يمينية).

بحلول نهاية الستينيات، أصبح جليًّا للعديد من الرأسماليين أنهم يحتاجون لفعل شيءٍ ما بخصوص فائض القوة لدى العمال. لذلك، تم إنزال كينز من رتبة الآلهة الاقتصاديين المحترمين، والتحول إلى مقاربة ميلتون فريدمان في التفكير من جهة العرض، وبدء حملة «مقدسة» من أجل تثبيت أو حتى خفض الضرائب، ومن أجل تفكيك الدولة الإجتماعية وتأديب قوى العمال. بعد عام 1980، انخفضت أعلى معدلات الضرائب، وأصبح معدل الضريبة على أرباح رأس المال ــ وهو مصدر دخل رئيسي للأثرياء جدًا (ultra-wealthy) ــ أقل بكثير في الولايات المتحدة، ما عزز بشكل هائل تدفق الثروة إلى الواحد في المئة الأثرى. لكنّ بيكيتي يبيّن أن التأثير على النمو كان هامشياً. لذا فإن مبدأ الانتشار الانسيابي للمنافع من الأغنياء إلى باقي الطبقات (اعتقاد آخر مفضل لدى اليمين) لا يعمل. إنّ أي من ذلك كله لم يتقرر في أي قانون رياضي، بل إن الأمر كله متعلق بالسياسة.

لكن بعد ذلك انقلب مسار الأمور وأصبح السؤال الأكثر إلحاحًا: أين هو الطلب؟ يتجاهل بيكيتي هذا السؤال بشكلٍ ممنهج. سنوات التسعينيات قدمت الإجابة عن طريق توسع هائل في القروض الائتمانية، بما في ذلك تمديد تمويل الرهن العقاري إلى اسواق فرعية. غير أنه كان من الطبيعي أن تنفجر فقاعة الأصول الناتجة عن ذلك كما حدث عام 2007-2008 مسقِطة مصرف ليمان براذرز (Lehman Brothers) ومعه نظام الائتمان. مع ذلك، فإن معدلات الربح وزيادة تركيز الثروة تعافت بسرعة كبيرة بعد عام 2009 في حين أن كل الأمور الأخرى وكل الناس كانوا في وضعٍ سيء. معدلات ربح الشركات في الولايات المتحدة الآن عالية أكثر من أي وقتٍ مضى فيما تنام الشركات على كميات من المال دون إنفاقها لأن ظروف السوق ليست قوية.

صياغة بيكيتي للقانون الرياضي تخفي أكثر مما تكشف حول السياسات الطبقية المعنية. كما قال وارن بافت «بالتأكيد هناك حرب طبقية، والطبقة التي أنتمي إليها، الأغنياء، نحن الذين نقوم بها ونحن ننتصر». أحد المقاييس الرئيسية لانتصارهم هو التفاوت المتزايد في الثروة وفي الدخل بين أعلى واحد بالمئة وكل الآخرين.

هناك صعوبة مركزية في محاججة بيكيتي، فهي تستند إلى تعريف خاطئ لرأس المال إذ أن رأس المال هو مسار وليس شيئاً ثابتاً. هو مسار دائري يستخدم فيه المال من أجل كسب المزيد من المال في كثير من الأحيان، وليس حصراً عبر استغلال القوة العاملة. يعرّف بيكيتي رأس المال بأنه مخزون جميع الأصول المملوكة من قبل الأفراد والشركات والحكومات، والذي يمكن تداوله في السوق بغض النظر عما إذا كانت هذه الأصول تستخدم أم لا. هذا يشمل الأراضي والعقارات وحقوق الملكية الفكرية وكذلك الفن والمجوهرات. كيفية تحديد قيمة كل هذه الأشياء هي مسألة تقنية صعبة لا يوجد لها حل متفق عليه. من أجل حساب هادف لمعدل العائد، r، يجب أن يكون لدينا طريقة لتقييم رأس المال الأولي. للأسف لا توجد طريقة لتقييمه بشكلٍ مستقل عن قيمة السلع والخدمات الذي يستخدم من أجل إنتاجها أو عن قيمتها السوقيّة. كل الفكر الاقتصادي النيو ــ كلاسيكي (الذي هو أساس تفكير بيكيتي) يقوم على الحشو والتكرار. يعتمد معدل العائد على رأس المال على معدل النمو لأن رأس المال يتم تقييمه عن طريق ما ينتجه وليس ما استنزف من أجل إنتاجه. تتأثر قيمته بشكل كبير بظروف المضاربة ويمكن تشويهه على نحو خطير من قبل «الاندفاع غير العقلاني» الذائع الصيت الذي رصده «غرينسبان» باعتباره سمة من سمات أسواق الأوراق المالية والإسكان. إذا طرحنا السكن والعقارات ــ دون أن نشير أيضاً إلى قيمة المجموعات الفنية لممولي صناديق التحوط hedge funds من تعريف رأس المال (حيث الأساس المنطقي لإدراجها ضعيف نوعاً ما) فإن تفسير بيكيتي حول تزايد الفوارق في الثروة والدخل يخفق، رغم أن وصفه لحالة التفاوتات السابقة والحالية سيظل قائماً.

إن الأموال والأراضي والعقارات والآلات والمعدات التي لا تستخدم بشكل منتج ليست رأس مال. إذا كان معدل العائد على رأس المال المستخدم مرتفع، فذلك لأن جزءًا من رأس المال يتم سحبه من التداول وهو في الواقع يخرج من الخدمة. إنّ حصر توريد رأس المال بالاستثمار الجديد (وهي ظاهرة نشهدها الآن) يضمن ارتفاع معدل العائد على رأس المال الموجود في التداول. إن خلق مثل هذه الندرة المفتعلة ليس فقط ما تقوم به شركات النفط لضمان معدل عائدات مرتفع بل هذا ما يفعله أي رأس مال عندما تتاح له الفرصة. هذا ما يدعم ميل معدل العائد على رأس المال (كيفما عُرّف أو قيس) ليتخطى دائماً معدّل نمو الدخل. هكذا يضمن رأس المال إعادة إنتاج ذاته، مهما كانت الظروف مزعجة للآخرين. وهكذا تحيا الطبقة الرأسمالية.

هناك الكثير مما هو قيّم في مجموعة بيانات بيكيتي. إلا أن تفسيره المتعلّق بأسباب نشأة التفاوت والميول الاوليغارشية هو معيب بشكل خطير. مقترحاته حول علاجات الفروقات ساذجة إن لم نقل طوباوية. ومن المؤكد أنه لم ينتج نموذجا صالحا لرأس مال القرن الواحد والعشرين. لذلك، نحن ما زلنا بحاجة إلى ماركس أو إلى من يوازيه في العصر الحديث.

ترجمة: مايا جلّول

الانتلجنسيا ونقائضها

الفضل شلق

موضوع الانتلجنسيا العربية هو ذاته، أن تعرف، ثم أن تعرف كيف توفي. معرفتها تقرر ذاتها. فتدرك مجتمعها وتقفز فوقه وتتجاوزه. تتجاوز الذات وتبقى ملتزمة بها. تكون معرفتها غير هادفة، غير مقيدة، غير واقعية، غير نفعية. بل كوزموبوليتية، عابرة للقوميات والإثنيات والأعراق، كونية إنسانية، مع التعلق بالحي الذي جاءت منه في المدينة أو الريف.

أسلوبها هو التناقض مع نفسها. هي الذات والموضوع في آنٍ معاً. هي من ينّظر ويدرك ويتفلسف، لأنها تعرف، وهي التي تضع نفسها موضوعاً لذاتها، موضوعاً للتشريح والنقد والتجريح، إذا احتاج الأمر. «الآن» بالنسبة اليها أزلي أبدي، هو التاريخ وتطوراته. المستقبل هو الآن؛ عملها دائم لصنع المستقبل، وعي تبثه إلى مجتمع يصنع المستقبل. معرفة التاريخ وتجاوز الماضي. تقديس الكتاب المقدس وتفكيكه في آنٍ معاً. يتحول بين يديها إلى جملة مواضيع لا تستحق القداسة. اجزاء لا تستحق القداسة لمجموع مقدس. مجالها هو المباح. لا علاقة لها بالتحريم والتحليل. كل ما في مجتمعها، بنظرها، يستحق التقديس، وكل في مجتمعها، بنظرها يستحق التفكيك والتدمير.

مهمتها التركيب من دون قسر. التعبير عن المجتمع من دون قسر، التعبير عن عجره وبجره من أجل بث روح تقوده. تغيير المجتمع مع الإحترام الكلي له. مواقفها تنبع من ذاتها ومن مجتمعها. عندما يكون تناقض بينهما يتوجب عليها الخيار، تختار الصواب وإن كان في الأمر سباحة ضد التيار. تنطلق من العلم وتفهم الدين. تعمل على أساس العلم الحديث وتدرك أن الإيمان ضرورة للروح. النفس لها والروح للخالق. الخالق موجود وغير موجود: هو المصير المطلق، هو اللامحدود. تحيل المحدود إلى لامحدود. هدفها في النهاية أن «لله رجالا إذا أرادوا أراد».

أخلاقها النزاهة. نزاهة فكرية قبل الأخلاقية. لا تدري ما هو الحد الفاصل بينهما. موضوعية لا حيادية. الموضوعية في سبيل المعرفة، والا حياد في سبيل الموقف والإلتزام. لا يمكن حصر وعيها في زمان او مكان. إذا التزمت فلا يكون ذلك إلا من أجل الفقراء والعمال. لا تخجل من الإلتزام، تعتبره واجباً عليها.

عاطفتها ليست تخلّ بموضوعيتها. العاطفة ليست عيباً فيها ولا عبئاً عليها. هي إشارة إلى هدف مرتجى. تتأسس على الوجدان المجتمعي وما خزنه التاريخ في وعي الناس، الذاكرة المنسية القابعة فيما دون الوعي الظاهر. الذاكرة المعتبرة منتهية، لكنها تقرر الكثير مما يشكل وعي الناس. النتائج عندها لا تقرر الأسباب. كل الأسباب لها نتائج من فعل البشر. هي موضوع البحث والسعي إلى أهداف إنسانية كونية.

الحرية عندها مقدسة. مقيدة فقط بما يمليه الضمير، ضمير العارف لا الجاهل. قيد آخر هو عاطفتها إلى جانب العقل. تلتزم قضايا أمتها ومجتمعها، لكنها تنفلت من القيود عندما ترى ما يمنع التطور والتجاوز والانخراط في العالم. ضميرها مرجعها. وما يمليه عليها ضميرها هو الذي يخرجها على مجتمعها. عندما يخرج وعيها على مجتمعها، تبقى فيه، منه، وله.

هي ليست على أطراف المجتمع، هي في صلبه، هي نواته. وعيها يشعّ من ذاتها، يبلور وعي المجتمع. تقول ما لا يستطيع الآخرون التعبير عنه، ولا يستطيعون ذلك لقصور في التعبير أو لموانع تُفرض بالإكراه. تعبر عن وجدان المجتمع وحاجاته. تخرج المكبوت والمسكوت عنه إلى العلن. هي مركز الحوار في المجتمع. عديدها قليل، لكن ما تقوله وتفكر به وفيه يتسرّب إلى المجتمع. يعتمد النهوض عليها، والنكوص ذنبها.

منطقها قائم على الشك والسؤال. لا مشكلة إلاّ ولها حلّ. إذا لم يكن لها حل فهي لغز. الألغاز غير موجودة. التفكير سعي دائم. التأمل واجب. يكون قاصراً إذا لم تدعمه التجربة. التجربة لا تكتسب بالتحليق في المجهول، بل بالسعي لتحويل المجهول إلى معلوم.

أرفع تعبير عند الانتلجنسيا هو الدولة، لا بمعنى السلطة والصراع عليها، بل بمعنى إدارة المجتمع

أرفع تعبير عند الانتلجنسيا هو الدولة، لا بمعنى السلطة والصراع عليها، بل بمعنى إدارة المجتمع. الدولة تجريد يقبع في الضمير الفردي. عند ذلك يصير هذا التجريد جزءاً من الفرد، ويصير الفرد أوسع من الدولة. هي ليست النظام. هو هذه المؤسسات الحكومية والنيابية والأمنية والدبلوماسية، الخ... عندما تفقد الدولة موقعها في الضمير تتحول إلى نظام، عندما يرتفع النظام إلى مستوى التجريد يصير دولة، يصير هو الاقتناع الذي يسيّر حياة الناس. الدولة إطار ناظم للمجتمع. الاقتناع به هو الشرعية. شرعية الدولة تمنح النظام شرعيته لا العكس.

الانتلجنسيا العارفة الواثقة من نفسها يقف النظام وأربابه على أبوابها. لا تقف هي على أبواب السلاطين والحكام. إذا اضطرت، في سبيل لقمة العيش مثلاً، فلا تتملق ولا تمدح. تقول ما عندها. الالتزام بآداب المعاملة لا يمنع قول الرأي الحر النابع من الضمير. ليست مهمتها وعظ السلاطين بل التعبير عن المجتمع ووجدانه وحاجاته. ليست بلورة رأي أهل الحكم، بل بلورة وجدان المجتمع. سبل القول كثيرة.

شجاعتها في فكرها. هو تجاوز لما الأمر عليه. يضيق بها المجال. هي أوسع من الفضاء الإجتماعي. هي فيه، وتقف خارجه كي تعرفه. هي له وتلتزم به التزام العارف. الشجاعة هي الإقدام على غير المفكر فيه، الإقدام على غير السائد من الأفكار. عندما يوضع القمر في يمينها والشمس في يسارها لا تترك ما تعتبره حقيقة. ألسنة الخلق أعلام الحق. الحق المكبوت هو الحقيقة. ديدنها عدم الأخذ بظواهر الأمور والشائع من الشعارات والمقبول من السياسات. أكاذيب السلطة لا تخفي الحقيقة، إن عرفت النخبة كيف تبحث عنها. الأقوياء يكتبون التاريخ ويكتبون معه الأكاذيب ويلفقون الدعايات. الضعفاء يصنعون التاريخ دون موارية. ليس لديهم الوسائل من أجل ذلك.

إن أخطر ما تواجهه الانتلجنسيا هو الدونية، هو اعتقاد واسع الإنتشار بأن قابليتنا للثقافة وللوعي أدنى من الغير. كل الشعوب (البدائية والمتقدمة) ذات عراقة متساوية في الحضارة. اعتقاد الانتلجنسيا العربية بالدونية الثقافية تجاه الغرب، أو أية جهة أخرى، يبقيها في أدنى سلم الإنجازات الثقافية والحضارية. ما كانت داعش ممكنة لولا هذه الدونية. داعش تدمر الغرب الذي تعلمت منه التكنولوجيا لشعورها بالقِصَر تجاهه، ولشعورها أنه اعطاها التكنولوجيا وتآمر عليها ايديولوجياً. هي بالطبع تهتم بالآني والمباشر ولا ترى غيرهما. لا تنظر إلى التاريخ لترى أن مجتمعنا، عندما كان واثقاً من نفسه، اعتبر طبيعياً أن يأخذ من الغرب والشرق وأن تتكون الثقافة العربية أو الإسلامية من هذه الوافدات الغريبة التي تدجنت واستوعبها مجتمعنا فأصبح مجتمعاً أكثر تقدماً بفعل ما اكتسبه من الحضارات الأخرى. لم يكن ديدنه الصراع الحضاري بل استيعاب حضارات العالم. تمارس داعش وأخواتها الآن مقولة صراع الحضارات وتمارس العنصرية مقلوبة ضد نفسها ومجتمعها. هي النقيض المطلق للانتلجنسيا كما يجب أن تكون. وهي، أي داعش، معادية للعقل والرأي وكل عمل ذهني. تقليد أعمى لوهم تعتقده السلف الصالح. التفكير عندهم ممنوع. لا يعرفون التاريخ والتطور. يمارسون ديناً جديداً. تدمير التراث يتم على ايديهم. لا يحتاج الأمر الى مؤامرة اجنبية: هم المؤامرة.

هم الحد الأقصى لحركات الإسلام السياسي. وكل حركة عندما تبلغ أقصى مجالها الفكري تنفجر من الداخل. هم الحد الأقصى أيضاً لذهنية أنصاف المثقفين الذين يقابلون الانتلجنسيا بسخرية واستخفاف بحجة أن المفكر فيه وغير المسكوت عنه يدخل في باب النظريات والفلسفات غير الضرورية، أو الضارة، أو على الأقل، التي لا تفيد في جني المال من أولي الأمر والسلاطين. بقصورهم المعرفي يدقون أبواب السلاطين. يبررون أنفسهم بالتهجم على الانتلجنسيا الحقيقية التي تترفع عن ذلك. يتهمونها بفقدان الروح العملية. يعتبرون الروح العملية هي أولوية المصلحة الشخصية على المصلحة العامة، وليست المقابلة بين المعرفة والجهل. هم أبناء نظام القمع ولو عارضوه. لا يستطيع الإستبداد التعايش إلاّ مع الجهل. يتشارك النظام الإستبدادي وأنصاف المثقفين وداعش وأخواتها في الجهل المقدس. هي ظاهرة عالمية لا تقتصر على مجتمعاتنا. نادراً ما نرى نقداً جدياً للنظام الرأسمالي المالي العالمي. حتى الماركسيون منا يتحدثون عن المنظومة العسكرية – الصناعية، ولا يعلمون أن الزمن قد تجاوزها وأن الرأسمال المالي هو سمة العصر النيوليبرالي. والنيوليبرالية وانتشار الدين الجاهل بنفسه وجهان لعملة واحدة. الروح العملية عندهم هي الحفاظ على الروح العملية في هذا النظام، وكيف أن المال يصنع المال. يتوسع المال ليصير إلهاً يتولى الانسانية بالتوازي مع إله البشرية، وربما بالنيابة عنه. الجهل بالدين يوازي الجهل بالنظام العالمي المالي، يوازي تقديس الجهل والروح العملية السائدة التي تديرها شاشات التلفزيون والهواتف الذكية التي بمجموعها تعلم الناس أن لا يفكروا، بل أن يتعلموا الحديث بكلام متقطع، ويسمون تلك وسائل إتصال إجتماعي. وهي في الحقيقة وسائل إنفصال لا اتصال. يصير البشري متعلقاً باللوح الالكتروني. علاقة تطغى على علاقته بالبشر الآخرين. غزت الرأسمالية المالية العالم، والكل يريد أن يقلدها، ليس لما فيها من مزايا، بل لما فيها من تفكيك وتدمير. يصير البشر أداة لها، كما أداة للجهل.

مجتمع ينتشر فيه الدين، يحسب نفسه تابعاً لله، وهو في الحقيقة يتفرغ من الأخلاق. من يسلم ضميره لغير ذاته يخسر اخلاقه، اذ يعمل حسب مشيئة غيره. الإستبداد جاهز بالعمل مع الله، ومع الرأسمال المالي. يتوسع الجهل ويصير مقدساً. مجتمع لا مكان للانتلجنسيا فيه. يصير التفكير هو الجريمة، والعقل هو ما يجب التخلص منه.

النيوليبرالية وانتشار الدين الجاهل بنفسه وجهان لعملة واحدة

عندها يقف الطاغية متبجحا أن الثورة قام بها أناس ليسوا مثقفين ولا يملكون برنامج عمل. إذا لا ضرورة للثورة. إذا علينا التبدل نحو الروح العملية، وطلب الاستجداء، وتسول المال الذي وفره النفط، والنفط هبة من الله، والله يريدنا أن لا نفكر، وعالم الدين يريدنا أن لا نفكر، والطاغية يريدنا أن لا نفكر، والرأسمال المالي العالمي يريدنا أن لا نفكر.

كلهم يريدوننا أن نكون نسخة عن غيرنا.

تناضل الانتلجنسيا من أجل إثبات وجودها، من أجل ملكة العقل والتفكير والموضوعية.

ألا نرى القتل والتدمير المتبادل بين سدنة هيكل الجهل المقدس. ألا نرى ذلك نقيضاً للتفكير والمعرفة والعقل والثقافة؛ ألا نراه نقيضاً للأخلاق ولا مكان أن يبقى البشري إنساناً؟.

*ينشر بالتزامن مع «روسيا الآن».

الكلمة طفل يولد على تعب المسافات

مفاتيح المكان

أحمد وهبي

لم يكن لنا يومٌ آخر، لم نزل في الأمس، وذهبتُ إلى دورة المياه، ثم نظرتُ في المرآة، رأيتُ شيئاً غير مألوف، وكان هناك تلك الكلمات، تتصدّرُ الصفحات مثل رسمٍ واحدٍ لكلّ الأشياء والعناوين والأسماء.

وكان ذلك الوجه... وجهي وقد تقلّدَ ابتسامته المعهودة، وبعض التكلّف، وتلك الأحلام، كان الوقت بلا وقت، والأرض تميدُ تحت الأقدام، والهاربون يخبطون العراء بلا توقّف، عرفنا أنّا كنّا نُقتل. قتلٌ بلا هوادة، نغطُّ بدمائنا، نتغطّى بجلودنا... ترتعش كخِرقٍ بالية، ندور بالأمكنة، ولا نستطيع أن نلتقطَ أنفاسَنا نكاد.

في مكانٍ بهذا الجحيم، بهذا الألم كنّا نحصي الأرواح بلا تردّد، نُمعنُ أمامنا وقوفاً أو انبساطاً... حتى تأخذَ الملاعبُ أشكالنا، والطيور والفراشات والأزهار، نملأ الصفحات بما تيسر وكان من أسئلة، بما كان غيْباً. أظلالُنا... كمن أضناه العشق، فلا نرحل عن أماكننا وحولنا رسوماتٌ أزليّة، وملاعق وأشواك وكومات حجارة، مكوّنات حقيقية. ونحن نطلب تفسيراً لدوافعنا، لطاقاتٍ ليست بشرية، ونحن كائنات الهزيع نتنبّأ بالصور والأشياء، بالسّاعة والقيامة، بالقضاء والقدر. ويحصل أن حلُمْنا جميعاً بنفس الحلم، بتلك الرؤى تطفح صباحاتنا، ولا نستسلم، لا نسلمُ من نظراتٍ أصابتنا بموتٍ طويل، بحصارٍ واعتقالٍ ودمار.

لا زلنا في الأمس نستلقي مستيقظين، نحدّقُ ليلَ نهار بالنجوم بعدما تطايرت سقوف البيوت، وتنازعتنا القذائف فذا يمين، وذا يسار، وذا قلب مفطور، ورأس مقطوع، ولا مؤخرة غير أشواطٍ أخيرةٍ لهذا السواد في السواد، والسّاعات المتبقيّة عبارة عن شريطٍ رفيعِ الذكريات. غريبٌ كيف كنت أحاول أن أكونَ غداً... بعد عشر سنوات، أو أربعين أو... لمّا دُفعتُ إلى غرفة الأجسادِ المقطّعة، رأيتُ لحمي وعظامي، دمائي تنفجر لا يستمع إليها أحد، ودار في خَلَدي أطفالي الذين لا أعرفهم، موتي الآن... وأيُّهما أكون...!!؟

يا للعجب، ونحن نقلب صفحة كلّ يوم، كنّا نرى ونعيش اليوم التالي كالأمس بلا أفكارٍ، أو ذاكرة، حالنا مثل إنذاراتٍ فظيعة لما سيحدث، نذهب في أجزائنا، تلك النقطة الأولى للإنفجار الأول للحلم، ولا أمنيات، صرخاتٌ التحفت مهودَها؛ فما عدنا نستطيع الوصول إلى الغرف القريبة والمحاذية لتلك العتبات، والعشيات تبدو مريبة، نبدو مثلها... نتذكّرها بحسرةٍ وقد مخرنا عباب السنين؛ فتبدّت كعجائز نخلٍ خاوية، والعجائز وقد قبضن على خطِّ الإستواء، فانحنت هامات، وانحدرت عبرات، وارتقت أرواح... «وعيشُنا طيفُ خيال»، وظلالنا انكسرت، عنها مضينا فلا نغادر، تسحبنا زواياها المعتمة، والعيون توشوشُ بروق الصواعق، وقد انكسر ماءُ الحياة، تناثر بجيناتٍ فرغت منذ زمنٍ بعيدٍ في الدُّهور، ونحن نجول في تهويمات السراب، ترفعنا يدُ القدر، ترمينا سهام البشر، وليس للحلم أن ينكسر، تراودنا لغات العالم بلا ترجمةٍ حتّى نكتبها مثل انعكاسٍ للنظام العالمي الجديد، من أجل الإفراج عن الحوريات... عذراً عن الحريات، أيضاً عن الأطفال والمسارح والأطياف.

وتظهر المطارح بلا أفق، فلا نفيق من غيبوبة الوقت وأحلام اليقظة، كلها كانت تهندس ملامحنا في هذا المحشر الدامي، والحوار يبدو كراقصةٍ في الهواء، وأن الإنسان لا يمكن أن يحيا لترجمة الحقد والقتل والقسوّة، إنّما آلامنا بلا حساب، بلا عقاب... عشّاقٌ يتساجلون بالحقد، يتقاتلون حتى طفحت بنا الروايات، وتهاطلَ العُبّاد من كلّ فجٍّ عميق ونحر. وكلُّ عهدٍ جديد يتمايز بترشيد النفقات... فإذا البلاد عبارة عن كرخانة الشرق والغرب، وعشوائيات دينية مكفِّرة، نِعَمٌ في يد الشخص البطل الذي لا يضلّ، وإن ضلَّ الحلم... تبدأ الأحاديث لاحتواء الشعب، والشعب يريد... لا يعرف، فكُثُرَ البصّارون والمنجّمون والدّيانون والمروّجون لثقافة وعصر الإنحطاط. وكان يدركنا إبن المقفع باستخدام «لغة الحيوان»... و«رحى الحرب» لغة الأحياء والأموات. يومها كنّا نحلم بأدباء شاخصين، والفكرة المعوّقة هرواة الإستبداد... حتى آلت الأمور لقائدٍ وأناسٍ أشباح، والتفاعل والأدب والسحر حمّالو أوجه، فنام الضآلون والمُضلّون في حضن الأرق، وعلى الطوابع البريدية بسماتٌ مجرّحة، ومناصب عالية، وقاماتٌ من ورق، تلك القصص الحُلم... ولا نجرؤ عليها.

*نص من رواية «صيف تل الزعتر 76... ثم ألقى ما كان».

الدورة الجديدة في «صوت الشعب»

إدارة البرامج في «صوت الشعب»

حفظ اللغة وتطويرها، شعار الدورة الجديدة في صوت الشعب، على أجنحة التطلق.

ثلاثون سنة وصوت الشعب تقفز فوق القفلات السياسية والإجتماعية والإقتصادية والفكرية، ببلاد تميز سياسيوها بالعشريات الأخيرة بتزييف الكون وإفساده. لا تزال الإذاعة على الدرب، بأشغال لا علاقة لها بالإنفعال. لا هوامش غريبة ولا مجاملات مسحوبة على فضاء البلاد. لا استنساخ. فتح بوابات جديدة، على التشبع، فوق واقع الركود المخيم على البلاد.

صوت الشعب، بدورتها الجديدة، تداخل الأصوات، بدون أن تقبل التكرار. تسعة برامج بالدفق الأول. الدفق الثاني على الطريق. أرض حبلى بالجديد المفيد. رحى مضيئة، تقف بكل حساسية على كل مفاهيم التوازن. وكما أن صوت الشعب إذاعة الناس، إذاعة الشعب. برامج الدورة الجديدة، تحف العزلات. بحيث تقترب من جميع المسارات. بروح ديمقراطية، تراعي الحساسيات المختلفة في بلاد الجدران الأربعة المقفلة على بعضها. برامج اجتماعية وتربوية وثقافية وفكرية وفنية على جداول الدورة.

«الأغنية السياسية بين خالد الهبر وعبيدو باشا» أحد البرامج البارزة على دفتر الأيام المقبلة. نقاش لا يشبه النقاشات، في سردية، أشبه بخطوط تخطيط القلب. الأغنية الموازية، الصلبة كالقذائف، تمد ظلالها على الأرض من جديد. بعد أن اختتمت العهود الجديدة حضورها المائي الهادر، بصخب التواطؤات والاتفاقات السياسية، تحت الطاولات وفوق الطاولات. الكثير من الحقائق المخبؤة على أطواف نجاتها الأخيرة، مع أبرز من ثابر عليها بالكثير من الحب لا التمزيق (كل أربعاء بعد موجز الثالثة والنصف. إعادة، كل ثلاثاء، بعد موجز الثانية عشرة والنصف).

«عطيني خمس دقايق بس» مع بشير صفير، الكاتب علاقته بجوانب من الموسيقى الكلاسيكية بالصوان الصلب. تفتحات صفير على الموسيقى الكلاسيكية لا تشبه أية تفتحات أخرى. اختبار الموسيقى لأصواتها الآدمية.

«أغنيات منسية» مع زياد سحاب، برقٌ تحت الشمس. الأغنيات القديمة المنسية، بكامل عافيتها مع أحد أبرز العاملين بعين مضيئة على الموسيقى العربية. الخماسية الفاروقية لأم كلثوم، واحدة من النماذج الأصلية، الصلبة، المنفرة بالحلقة الأولى. صوت عبد الحليم حافظ الأول. عشرات القضايا المرمرية على بياض الهواء. برنامج زنبقة. لون ورائحة، في تحية سمير كامل. خال زياد سحاب.

«نقطة عالهوا» لا يقف على التخوم، حين يتصدى للغفلات الثقافية، بطريقة اقتحامية، وسط مجازر النعاس الثقافية السائدة بالبلاد. تأملات في القضايا على الكثير من التنويعات.

«أكواريوم» برنامج رياضي، مع حسن يونس. كل إثنين، عند الخامسة والنصف. حرش من التغطيات الرياضية بين التحليل والتوثيق وإبراز المعلوم والمجهول في الملاعب الرياضية، بين لبنان والعالم العربي وأوروبا والعالم. زاد لا يتجفف مع دوريات إسبانيا وفرنسا وإيطاليا وألمانيا وانكلترا. أغصان الشوك المحيطة بالدوري المحلي هنا. هنا، الدوريات العربية، قويمة وصافية، على حبال حناجر المشجعين.

بدء العالم الإقتصادي مع ألين حلاق في **«صاد الإقتصاد»**، زهرة الإقتصاد الذهبية والخشنة بآنٍ، على هواء صوت الشعب. لن يخشى البرنامج أن يخدش الفضاء الإقتصادي بإتقان، يشبه الطواف، بإتقان يشبه العذوبة. الحياة الإقتصادية في مقابلات وتقارير، تتوقف أمام العبارة وصدى العبارة.

برنامج حسن صبرا **«صح الصح»** يقوم على لحظات توالج الوعي بالحياة، بما لا يسمح بأن تبقى الأحداث الكبرى والشخصيات النضالية خرساء أو ناقصة. برنامج حي، حيوي، يستنطق ما هو جدير بالإستنطاق. برنامج مفتوح على مصاريع التواريخ والشواهد والأجساد، بدون تستر أو خوف. من أول الدم إلى آخر الدم، بلغة تستعيد الحب، لكل السويعات المرتحلة على العرض والطلب. عرض بلا طلب في «صح الصح». ثلاثون دقيقة من الكتابات المصاغة، بالمبنى والمعنى لا تضخيم الحركات. كل ما هو مشطوب من الوثائق الرسمية.

التربية لا التربية الميبسة مع **«مطويات تربوية»** إعداد وتقديم جورج الزغبي. مسرب الأشياء المخبؤة خلف المقاطع اللفظية الدارجة بالحياة التربوية بالوقت الراهن. تربية جوف الأوقات. لا تربية الظلال الميتة. كل ما هو مطوق بالتابوهات، يربح مساحة ظهوره، بعيداً من الغايات الخفية. الإجابة عن النداء بالنداء، لا بوضع الأصابع على الشفاه.

«أبعد من أبعد» مع جو لحود برنامج أحاديث لا متقطعة حول الشباب وعلاقتهم بمواقع التواصل الإجتماعي وقلب المراكز الأخرى العامة في حيواتهم. حوارات تبلغ كل ما هو خفي. تجمع المشتت على عروق الإهتمام والحب. حب الآخر. برنامج انعكاس التنوع. سكنى الواحد بالآخر. رؤى ضد الصمت، ضد القمع، ضد الخوف. الإشارات المشعة بالتشكيل مع برنامج **«تشكيل»**، برنامج في عشر دقائق، ضد أشباح الفكر المبهمة. بحيث يضيء على المدارس والمناهج، موغلاً في فردها على طاولات الهواء. من النيو كلاسيكية، إلى الرومانسية والتعبيرية والتكعيب والسريلة. كل ما في خدمة الجمهور. بهدف أن يعرف الجمهور تفاصيل ما سقط الفنانون التشكيليون في هواه. ذات المنهج ممنوحة إلى المستمع بلغة راقية، بلا خوف وبلا قلق.

لعل أحد أبرز البرامج، ما تطلقه صوت الشعب بخلال الأسابيع المقبلة. **«صوت فلسطين»** مع شيرين موسى حبش. اللذة والحداد سواء بسواء، لفلسطيني الداخل. حكايات المدن الذاوية والمدن المقاومة بالداخل الفلسطيني. الظل والطل واللون والرائحة، ما يصنع الحضور المختلف. لعبة مرايا معكوسة. من الخارج إلى الداخل. الحلم والحقيقة متراكبين على المنابع الأبدية للفلسطينيين.

برامج ضد زيف العقل. برامج مولودة من جسد الرغبة والحاجة والضرورة والطبيعة، تعطف على ما هو حاضر ناضر منذ مدة. **«الضوء الأخضر»** مع فراس خليفة، **«حوار فاتن»** مع فاتن حموي، **«غير حكومي»** مع منذر بو عرم ورامي ضاهر، **«المواطن والقانون»** للمحامي عبد الكريم حجازي، **«إشكاليات»** مع عماد خليل، والفترة الإخبارية الصباحية، المبنية على وزن العاملين بها وعلى كل ما هو ضد المهان الخؤون والمذعن. بحث عن الناس في السياسة وبحث عن السياسة بالناس.

ثلاثون ولا تزال "**صوت الشعب**" صوت الشعب. تنفتح بدورتها الجديدة، على رياح الإرتياد النقي لكل ما يشار إليه كثمرة جهد، كثمرة غبطة.

داء التعصب الديني...
بديل الصراع الطبقي!..

المحامي ميخائيل عون

أجل، هذا هو الشعار المقدس، في هياكل طواويس رجال الدين... ليكون البديل للصراع الطبقي... وأعني بهذا الشعار: وباء التعصب الديني... ومرض التعصب الطائفي... الأعور... والتعصب المذهبي الأعرج...!! هذا التعصب، هو البديل عندهم للصراع الطبقي عندنا...!!

***

ولنقل صراحة أن أكثر الأعمال تحريفاً وتشويهاً للحقيقة... والوعي الطبقي، ما يقوم به رجال الدين في هياكل الأوثان وترويج الأفيون... وهدفهم الأكبر إحلال التعصب الديني محل الصراع الطبقي الذي أخذ في عصرنا ينمو ويزداد وعياً وإدراكاً...!!

***

وسابقاً قال لينين في محاضرته: «موقف الأحزاب والطبقات من الدين والكنيسة»: "أن هؤلاء الكهنة ليسوا موظفين في جبة كاهن... بل هم اقطاعيون في جبة كاهن للدفاع عن امتيازات الكنيسة... الاقطاعية والدعم الصريح للقرون الوسطى"...!! وقال لينين في هذه المحاضرة: «لكي يظل الشعب رازحاً تحت نير العبودية الروحية، تتحالف الكنيسة مع الوحوش الاقطاعيين...»، في أنظمة الإستبداد والاستعباد... وهو يتحالف عندنا أصحاب العمائم، التي يصفها «ولي الدين بالهوادج، مع تجار الأفيون... في سوق المخدرات لشل العقول وتشويه الوعي والروح معاً"...!!

وإحلال كل أنواع الخرافات والتعصب الديني، محل الصراع الطبقي الذي أخذ ينجو، سياسياً متخطياً كل خرافات التوراة وأضاليل أنبياء تابوت العهد...!!

***

يقول لينين في رسالة إلى مكسيم غوركي:

"إن فكرة رجال الدين والاقطاعيين على إبقاء الشعب في تابوت العهد...!!

إن فكرة الله خدّرت الملوك وأوهنت دائماً المشاعر الإجتماعية باستبدالها ما هو حي بما هو ميت"...!!

إن تقديس الملوك في القرون الوسطى، في أوروبا... وتأليه الخلفاء عند المسلمين في القرون «الخوالي»...: «خليفة الله يُستسقى به المطر» لهو أفضل برهان على أن الدين كان ولا يزال الوسيلة الأفضل، عند الطبقات الحاكمة، لترويض العقول وفرض الطاعة على المستعبدين، للذين يستعبدونهم.

***

هذا ما كان سائداً في روسيا القياصرة وهذا ما يحدث عندنا في زماننا وعندنا ألف راسبوتين...

وهذا يجعلنا نعود إلى كتاب «هنري لوفابر» كارل ماركس لنرى جيداً، وكما هو في الواقع، موقف ماركس من الدين...!!

في كتاب «كارل ماركس» كتب هنري يقول: كتب ماركس في أحد مؤلفاته الأوفى: المساهمة في نقد فلسفة الحقوق عند هيغل:

"إن الدين أفيون الشعب» من الشائع أن هذه المقولة تعني أن «الشعب يشمل بالدين، كما يشمل الإنسان بالخمرة لكي ينسى متاعبه. وأن الشعب يُسقى هذا المهيج لكي ينسى مطالبه ودوره السياسي العظيم.

لا شك في أن هذا التعبير يتلاءم مع فكرة ماركس، غير أن هذه الفكرة أرفع مدلولاً، وأكثر دقةً، ولنعد إلى قراءة الصفحة كلها...

"الإنسان يصنع الدين... وليس الدين يصنع الإنسان.

الدين وعي الإنسان ذاته. أما حين لم يكن قد وجد بعد بعد.

وأما أثر فقده هذه الذات...

والإنسان هو عالم الإنسان، الدولة والمجتمع، هذه الدولة وهذا المجتمع ينتجان الدين، وهو وعي مزور عن العالم، لأنه يصدر عن عالم مزور... والدين هو، النظرية العامة لذلك العالم... ودائرة تراثه الشعبي ومفخرته الفكرية والروحية، ومجال حماسته والبراءة التي ترضي حسه المعنوي الأخلاقي، وشيء جليل يكمل ما يحسه من نقص وموضوعه الدائم الذي يجد فيه العزاء والتبرير...

إن البؤس الديني هو التعبير عن البؤس الواقعي والإحتجاج على هذا البؤس الواقعي... إن الدين زفرة الكائن المثقل بالألم، وروح عالم لم تبقَ فيه روح وفكر عالم، لم يتبقَ فيه فكر... أنه أفيون الشعب...

إذن، فنقد الدين هو الخطوة لنقد هذا الوادي الغارق في الدموع حيث هالة الدين»... تتوهج وتزداد تضليلاً وغشاً وأفيوناً في توهج هالتها...!!

***

والآن... لا بدّ من لزوم ما يلزم؛ فعندما ينتقد «نيتشه» الدين المسيحي يبادر كل من يحمل على رأسه تاجاً كذنب الطاووس إلى منحه لقب «المفكر الكبير"...

أما عندما يقول ماركس في مقالته: «الدين أفيون الشعوب»... فينكرون عليه لقب مفكر...!!

أما سبب ذلك فيعود إلى إعلانه أن الإشتراكية هي حتمية تاريخية في كونها البديل المحتوم لنظام رأس المال...!!

***

وأخيراً... أقول تأكيداً وتكراراً هذا هو السبب الذي جعل ذوي التيجان، وحملة الصولجان يكافحون لجعل التعصب الديني والطائفي بديلاً سياسياً في الصراع الطبقي!...

هيّاف ياسين
رهيف الحاج

ليلة حجاز كار

Laylat hijãz kãr

ليلة حجاز كار

فرقة التراث الموسيقيّ العربيّ

قيادة د. هيّاف ياســين

الثلاثاء 9 أيار الساعة 8:00 مساءً على مسرح قصر الأونيسكو–بيروت

منشورات "بيت الموسيقى" في جمعيّة النجدة الشعبيّة اللبنانيّة - 2017

بالتعاون مع إذاعة صوت الشعب

بعدسة: وسام خوري